



جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة
تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الرابع والأربعون
نوفمبر ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

<https://mawq.journals.ekb.eg/>



جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها



رقم الإيداع

٢٠٢٤ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812-4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812-5282

الآثار القانونية لانقسام الشركات في ضوء

نظام الشركات السعودي : دراسة مقارنة

**The Legal Effects Of Company Division In Light Of
The Saudi Corporate Law: A Comparative Study**

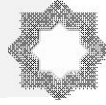
إعداد

د. علي صالح الزهراني

أستاذ مشارك في القانون التجاري - قسم القانون

كلية إدارة الأعمال - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

السعودية



الأثار القانونية لانقسام الشركات في ضوء نظام الشركات السعودي: دراسة مقارنة

علي صالح الزهراني

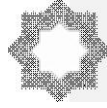
قسم القانون، كلية إدارة الأعمال، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، الخرج،
السعودية.

البريد الإلكتروني: a.alzahrani@psau.eud.sa

ملخص البحث :

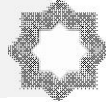
يتناول هذا البحث موضوع الأثار القانونية لانقسام الشركات في إطار النظام القانوني السعودي، مع مقارنة للأنظمة القانونية في بعض التشريعات العربية. يستعرض البحث الأسس القانونية التي تحكم عمليات انقسام الشركات، وبيحث في الأثار المترتبة على هذه العمليات من زوايا مختلفة تشمل حماية حقوق الدائنين والمساهمين وحملة السندات. في القسم الأول يقدم البحث تعريفاً شاملاً لمفهوم انقسام الشركات، ويستعرض التمييز بينها وبين العمليات المشابهة مثل والتحول والإحالة الجزئية. كما يتطرق إلى الشروط القانونية والإجراءات التي تنظم عملية الانقسام وفقاً للنظام السعودي والقوانين المقارنة.

في القسم الثاني يركز البحث على الأثار القانونية لانقسام الشركات، مع تحليل عميق لتأثير الانقسام على التزامات الشركة تجاه الدائنين والمساهمين. يستعرض البحث أيضاً حقوق حملة السندات في مختلف الأنظمة، مشيراً إلى التباين بين الدول في حماية هذه الحقوق، حيث تقدم بعض الأنظمة مثل النظام المصري حماية خاصة، بينما تفتقر التشريعات في الكويت والإمارات إلى نصوص صريحة توضح كيفية حماية حقوق حملة السندات أثناء عمليات الانقسام. من خلال المقارنة، يسلط البحث الضوء على نقاط القوة والضعف في التشريعات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية الشركات الناشئة عن الانقسام تجاه الديون السابقة وحقوق المساهمين الصغار. كما يناقش البحث الجوانب التي لم يتم تناولها بالتفصيل في بعض الأنظمة مثل الانقسام المتبوع بالاندماج وحماية الموظفين في الشركات الناشئة عن الانقسام.



يختتم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات، من بينها تعزيز حماية حقوق الدائنين وحملة السندات، وتوفير تنظيم قانوني أكثر وضوحًا لحماية حقوق المساهمين الصغار.

الكلمات المفتاحية: انقسام الشركات، حقوق الدائنين، مقترح الانقسام، انتقال الالتزامات، السندات، الصكوك.



The Legal Effects Of Company Division In Light Of The Saudi Corporate Law: A Comparative Study

Ali Saleh Alzahrani

Law Department, College of Business Administration, Prince
Sattam Ibn Abdulaziz University, Alkarj, Saudi Arabia.

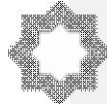
E-mail: a.alzahrani@psau.eud.sa

Abstract:

This paper deals with the legal effects of corporate splits within the Saudi legal system, with a comparison of the legal systems in Egypt, Kuwait, and the UAE. The research reviews the legal bases that govern corporate splits, and examines the implications of these operations from different angles, including the protection of the rights of creditors, shareholders, and bondholders. The research aims to clarify how these processes are regulated in the countries under study, highlighting the legislative aspects that need to be improved to ensure a balance between the flexibility of companies in restructuring and the protection of the rights of affected parties.

In the first section, the research provides a comprehensive definition of the concept of corporate splitting, and reviews the distinction between them and similar processes such as transformation and partial referral. It also addresses the legal conditions and procedures that regulate the process of division in accordance with the Saudi system and comparative laws.

In the second section, the research focuses on the legal implications of a corporate split, with a deep analysis of the impact of the split on the company's obligations to creditors and shareholders. The research also reviews the rights of bondholders in different systems, pointing to the disparity between countries in protecting these rights, as some systems such as the Egyptian system provide special protection, while legislation in Kuwait and

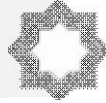


the UAE lacks explicit texts explaining how to protect the rights of bondholders during the split.

By comparison, the research highlights the strengths and weaknesses of different legislations, especially with regard to the responsibility of split startups towards past debt and the rights of small shareholders. The research also discusses aspects that are not addressed in detail in some systems such as split-followed merger and employee protection in companies arising from a split.

The research concludes with a set of recommendations, including strengthening the protection of creditors and bondholders' rights, and providing clearer legal regulation to protect the rights of small shareholders

Keywords: Corporate Division, Saudi Legal Framework, Creditor Protection, Shareholder Rights, Bondholders.



مقدمة:

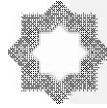
إثر تزايد النمو الاقتصادي وتطور الشركات على الصعيدين الوطني والدولي، بات من الضروري معالجة المسائل القانونية المرتبطة بإعادة هيكلة الشركات^(١)، وخاصة عمليات انقسام الشركات، لما لها من تأثيرات واسعة على البيئة الاقتصادية والقانونية. ويعد نظام الشركات الجديد^(٢) خطوة رئيسة سباقة في تعزيز المنظومة التجارية وتحفيز نمو القطاع الخاص، إذ يتميز بمرونة عالية تمكن الشركات من مواكبة المتغيرات الاقتصادية، وتعزيز استدامتها، ودعم الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الإجراءات والمتطلبات القانونية، إضافة إلى تنويع السوق عبر إدخال كيانات جديدة للشركات واستحداث نصوص قانونية لمعالجة موضوع انقسام الشركات^(٣).

(١) انظر بهذا الشأن نجوى البدالي، الأثار القانونية لاندماج الشركات في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج ٣٤، ع ٢٤، ٣٣١-٣٥٤، ٢٠٢٢.

Brian JM Quinn, Introduction to the Law of Corporations: Cases and Materials, (independently published, 2024), P. 3

(٢) نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٣) تضمن النظام مزايا متعددة تهدف إلى تعزيز نمو القطاع الخاص وتوسعه، وزيادة جاذبية السوق المحلية. يجمع النظام في وثيقة تشريعية موحدة جميع الأحكام المتعلقة بالشركات التجارية وغير الربحية والمهنية، ويوفر مرونة كبيرة للشركات بإزالة القيود في مختلف مراحل التأسيس والممارسة والخروج، بالإضافة إلى تحرير الأسماء التجارية وإتاحة تداول الأسهم بحرية أكبر. ويسمح النظام للشركاء والمساهمين بتقديم حصص أو أسهم لأشخاص مقابل تقديمهم خدمات أو أعمال تسهم في نمو الشركة، مع إمكانية توزيع الأرباح مرحلياً أو سنوياً، وتسهيل عملية تقسيم الأسهم إلى وحدات ذات قيمة أقل أو دمجها لرفع قيمتها الاسمية. كما استحدث النظام نوعاً جديداً من الشركات تحت مسمى "الشركة المساهمة المبسطة" لتلبية احتياجات رواد الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومتطلبات رأس المال الجريء، حيث يعكس هذا النوع من الشركات صيغة حديثة في مجال الأعمال على مستوى العالم. ومن جهة أخرى، أتاح النظام للشركات العائلية إمكانية إبرام ميثاق عائلي ينظم ملكية الشركة وإدارتها، بما يشمل سياسات التوظيف وتوزيع الأرباح وآليات تسوية الخلافات، مما يعزز استدامة هذه الشركات ويضمن استمراريتها. ونظراً لأهمية الشركات غير الربحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد خصص النظام اهتماماً خاصاً بهذا القطاع، مما يسهم في تمكينه واستدامته. كما طور النظام أحكام التحول والاندماج بين الشركات، حيث سمح بتقسيم الشركة



تلجأ الشركات للانقسام بتكوين كيان مستقل جديد أو تحويل جزء منها إلى شركة قائمة. تتنوع البواعث التي تدفع الشركات للقيام بذلك، فقد يكون الباعث هو الرغبة في زيادة التركيز على الأعمال الأساسية، أو تعظيم قيمة الشركة أو تحسين الكفاءة التشغيلية لتحقيق التمويل وجذب الاستثمار أو تحييد الأخطار، أو لتحسين الحوكمة، أو تخفيف الاحتكار والامتثال للقانون^(١) أو استجابة لرغبات المساهمين والرغبة في إعادة الهيكلة والتخلص من الديون.^(٢) فالهدف من الانقسام يختلف من شركة إلى أخرى اعتماداً على ظروف كل شركة، ومن ثم فالانقسام يُعد استراتيجية لتوجيه الشركة نحو تحقيق أهداف محددة تتعلق بالنمو أو الاستدامة أو تعظيم القيمة^(٣).

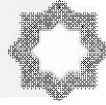
يُعدّ انقسام الشركة من الحلول القانونية التي تمكن الشركة من تقسيم ذمتها المالية لتشكيل شركات أخرى يوكل إليها أداء مهام معينة أو تحقيق أهداف معينة، مما يرتب مجموعة من الآثار القانونية على الشركة المنقسمة وعلى الشركاء أو المساهمين وعلى الدائنين، وتحتاج إلى ضبط قانوني في كل مراحل الانقسام بما

إلى عدة شركات وفقاً للاحتياجات، مع إمكانية اختيار الأشكال القانونية المختلفة لكل شركة ناشئة عن التقسيم. لم يفضل النظام الجانب التقني، حيث أتاح تقديم طلبات التأسيس إلكترونياً، وحضور الاجتماعات والتصويت على القرارات عن بُعد، مما يسهم في تحسين كفاءة العمليات الإدارية. كما قدم تسهيلات للشركات متناهية الصغر والصغيرة، بإعفاؤها من تعيين مراجع حسابات وفق ضوابط محددة، تعزيزاً لريادة الأعمال. واستكمالاً للمرونة التي يقدمها النظام، دعم آليات بديلة لحل النزاعات مثل التحكيم، وطور إجراءات تصفية الشركات بما يتوافق مع منظومة الإفلاس، مما يسهل عمليات الخروج في حال الحاجة ويعزز بيئة الأعمال التنافسية والمستدامة في المملكة (انظر موقع وزارة التجارة للمزيد من المعلومات).

(١) انضر، بن سالم أحمد، التحول الإلزامي للشركة التجارية: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج ١٥، ع ١٤، ٤٠٥ - ٤٢٥، ٢٠٢٢.

(2) Virginia Torrie, *Reinventing Bankruptcy Law*, (University of Toronto Press, 2020). P23 .

(٣) طارق عبد الرحمن كميل، إعادة الهيكلة: الماهية والنطاق الشخصي: دراسة تحليلية مقارنة في التشريعين الإماراتي والمصري. مجلة الحقوق، مج ٤٧، ع ٤٤، ٣٥١-٣٩٠، ٢٠٢٣. ، وانضر- أيضاً سعيد مبروكي، النظام القانوني لإعادة هيكلة الشركات. مجلة العلوم الإنسانية، مج ١٠، ع ١٤، ٦٤٣-٦٥٧، ٢٠٢٣.



يضمن حقوق جميع الأطراف ويجنبهم ما قد ينشأ عن ذلك من أخطار. وحيث إن تنظيم انقسام الشركات يُعدّ من المسائل المستجدة التي ينظمها المنظم السعودي في نظام الشركات الجديد،^(١) جاء هذا البحث لتقييم مدى قدرة النصوص النظامية في نظام الشركات السعودي على معالجة هذه الأثار وتجنب الشركاء والمساهمين والدائنين ما قد ينتج عنها من أخطار وتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تبني منهجية مقارنة مع التشريعات الأخرى متى ما كان ذلك ممكناً.

لغرض المقارنة في موضوع البحث مع النظام القانوني السعودي، تم اختيار الأنظمة القضائية لدول مصر والكويت والإمارات نظراً لاعتماد هذه الدول على أنظمة قانونية مختلطة تستمد تنظيمها القانوني من البيئة والتشريعات والأعراف التجارية التي يتبعها تنظيم الشركات، والتي تُستقى منها كافة التشريعات التجارية. هذا النهج يجعلها تشكل إطاراً قانونياً مثالياً لإجراء مقارنة متوازنة وموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه الدول بتشابه في أنظمتها الاقتصادية التي تسعى جميعها إلى تحفيز وجذب الاستثمارات. كما أن التشابه في البيئات الاجتماعية والثقافية والدينية يوفر قاعدة مشتركة تسهل دراسة تأثير القوانين على الأطراف ذوي العلاقة، مما يُثري المقارنة من منظور شامل.

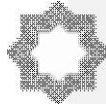
أما فيما يتعلق بالجزائر وتونس، فقد تم إدراجهما جزئياً في بعض المواضع للمقارنة بسبب اعتمادهما الكبير على أنظمة قانونية مستمدة من القانون الفرنسي. هذا الاختلاف يُتيح فرصة متميزة لدراسة الفروقات والتشابهات في التشريعات المتعلقة بانقسام الشركات بين الأنظمة الأكثر تأثراً بالبيئة الفرنسية وتلك المتأثرة بالبيئة التجارية العربية، مما يعزز الفهم المقارن لمختلف الجوانب القانونية وتنظيماتها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في أنه:

١. يسلط الضوء على الإطار القانوني لانقسام الشركات في النظام السعودي وما يترتب على عملية الانقسام من آثار، مما يبين مدى فعالية النصوص القانونية المعنية في معالجة انقسام الشركات.

(١) تم تنظيحه لأول مرة في نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ



٢. تكمن في سعيه للخروج بفهم أعمق لعملية انقسام الشركات في النظام السعودي؛ مما يسهم في عملية تطويره.
٣. المساعدة في التعرف على الحماية القانونية الحالية لحقوق الشركاء والمساهمين والدائنين؛ مما قد يهددها من أخطار، وذلك من خلال الكشف عن الحماية القانونية الممنوحة في النظام.
٤. استجاب البحث للتغيرات التشريعية والاقتصادية التي تحيط بانقسام الشركات وتداعياتها القانونية في بيئة الأعمال السعودية.
٥. يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة القانونية العربية بإضافة قيمة علمية تجعل منه مرجعاً مهماً للباحثين والمشرعين في مجال قانون الشركات وانقسامها.

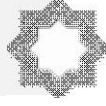
أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل القواعد القانونية المتعلقة بانقسام الشركات في النظام السعودي، بما في ذلك الإجراءات التي تحكم هذه العمليات.
٢. استكشاف نطاق الحماية القانونية المتاحة للشركاء والمساهمين والدائنين، وتقييم مدى فعاليتها في حماية حقوقهم.
٣. توضيح الأحكام التي تنظم انقسام الشركات وتحديد الآثار القانونية المترتبة على هذه العملية.
٤. توضيح الفروق بين عملية انقسام الشركات وبين عمليات الاندماج والتحول والنقل الجزئي للأصول.
٥. معالجة التحديات القانونية التي قد تنشأ نتيجة لانقسام الشركات.
٦. تقديم مقترحات تهدف إلى تحسين وتطوير الحماية القانونية الحالية للشركاء والمساهمين والدائنين، حيثما أمكن ذلك.

منهجية البحث:

حتى يحقق هذا البحث أهدافه بفعالية ستستخدم منهجية بحثية مختلطة تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، وستستخدم كل منهجية بطريقة تكاملية



تخدم تحليل الموضوع الرئيس الذي يدور حول انقسام الشركات في النظام السعودي والتشريعات المقارنة.

يطبق المنهج الوصفي لتحليل النصوص القانونية والتشريعات المعمول بها في المملكة العربية السعودية الخاصة بانقسام الشركات. والهدف من استخدام المنهج الوصفي هو تقديم صورة شاملة وواضحة عن الإطار القانوني والتنظيمي السائد في هذا المجال.

أما المنهج التحليلي فيستخدم لتحليل النصوص القانونية بدقة باستخدام المنهج التحليلي النقدي، لفهم مدى فعالية تلك القوانين في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وخاصة في حماية حقوق الشركاء والمساهمين والدائنين. سيعمل التحليل على كشف الثغرات المحتملة في التشريعات الحالية، وما إذا كانت تلك النصوص القانونية تواكب التغيرات الاقتصادية والتشريعية الحديثة.

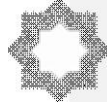
ويستخدم المنهج المقارن لمقارنة الحماية القانونية في النظام السعودي مع غيره من الأنظمة القانونية الدولية؛ بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة، وكيفية تنظيمها لعمليات الانقسام. الهدف من هذه المقارنة هو استعراض الممارسات الجيدة التي يمكن أن تسهم في تطوير التشريعات السعودية وتقديم حماية أفضل للشركاء والمساهمين والدائنين.

وأخيراً فإن دمج هذه المناهج المختلفة يوفر إطاراً شاملاً لتحليل المشكلة من زوايا مختلفة.

مشكلة البحث:

قد تتعرض حقوق الشركاء والمساهمين والدائنين لأخطار الضياع جزئياً أو كلياً نتيجة لانقسام الشركات، ولا سيما أن عملية الانقسام تُعد خياراً قانونياً تستطيع الشركة من خلاله معالجة مشاكلها المالية أو تحقيق أهدافها الاقتصادية أو جبراً عنها للامتثال للأنظمة والتشريعات الوطنية مما يترتب نقل حقوقها والتزاماتها إلى شركة أو شركات أخرى جزئياً أو كلياً، وعليه يبرز التساؤل حول مدى توفر الحماية القانونية للشركاء والمساهمين والدائنين ومدى عدالتها عند حدوث انقسام الشركات في النظام السعودي، وللإجابة عن هذا التساؤل يستدعى الأمر الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مفهوم انقسام الشركات؟ وكيف يتم تمييزه من غيره؟

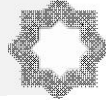


- ما الإطار القانوني المنظم لعملية الانقسام في النظامين؟
- هل تُعدّ النصوص القانونية الحالية في النظام السعودي كافية لتوفير الحماية القانونية اللازمة للشركاء والمساهمين والدائنين عند انقسام الشركة؟
- ما الآثار القانونية التي تترتب على الانقسام فيما يخص حقوق الشركاء والمساهمين والدائنين؟
- ما الضمانات التي يقدمها النظام للشركاء والمساهمين والدائنين لحفظ حقوقهم؟

خُطة البحث:

يقسم هذا البحث إلى مبحثين، ويشتمل كل مبحث على ثلاث مطالب، على هذا النحو:

- المبحث الأول: مفهوم انقسام الشركات.
- المطلب الأول: تعريف انقسام الشركات.
- المطلب الثاني: التمييز بين انقسام الشركات وما يشابهه من عمليات.
- المطلب الثالث: شروط انقسام الشركات وكيفية.
- المبحث الثاني: الآثار القانونية لانقسام الشركات.
- المطلب الأول: آثار الانقسام على التزامات الشركة.
- المطلب الثاني: آثار الانقسام على حقوق الدائنين.
- المطلب الثالث: آثار الانقسام على حقوق الشركاء والمساهمين وحملّة السندات.
- الخاتمة.

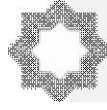


المبحث الأول:

مفهوم انقسام الشركات وأحكامه

تمر الشركات التجارية المختلفة في بعض الأحيان بمراحل صعبة خلال نشاطها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى وسائل قانونية لتعزيز معالجة هذه الصعوبات، ومن هذه الوسائل القانونية يأتي الانقسام الذي يُعد من العمليات المهمة، خاصة بالنسبة للشركات الكبيرة والكيانات الاقتصادية الضخمة، نظراً لحجم ذممها المالية. تلجأ هذه الشركات إلى تقسيم أصولها لإنشاء شركات ناشئة أصغر، لكل منها أهداف محددة، وذلك بهدف تعزيز حضورها في السوق، وزيادة قوتها الاقتصادية والتجارية، أو لأي سبب آخر. ^(١) وحتى يتسنى لنا تمييز الانقسام عما يتشابه معه، ومن ثم الوقوف على الأحكام الخاصة به وسبر أغوار الآثار القانونية التي تترتب على حدوثه، فإن هذا سيعالج تعريف الانقسام الفقهي والتشريعي في المطلب الأول، ثم يتناول تمييزه عن العمليات القانونية المشابهة له في المطلب الثاني، ثم الوقوف على الأحكام الخاصة به في المطلب الثالث، على هذا النحو:

(١) هناك عدة أسباب قد تدفع الشركات إلى الانقسام امتثالاً للقوانين والقرارات الحكومية. من أبرز هذه الأسباب مكافحة الاحتكار، حيث قد تفرض السلطات الحكومية تقسيم الشركات الكبرى التي تحتكر السوق بهدف تعزيز المنافسة العادلة وحماية المستهلكين. كذلك قد تتطلب القوانين القطاعية الخاصة ببعض الصناعات مثل البنوك والاتصالات والطاقة إعادة هيكلة أو تقسيم الشركات لضمان امتثالها الكامل للتشريعات التي تحكم هذه القطاعات. إضافة إلى ذلك فقد تصدر الحكومات قرارات تهدف إلى إعادة هيكلة الشركات لتحسين الكفاءة وتقليل الفساد أو الهدر المالي، وهو ما قد يستدعي تقسيم بعض الشركات الكبرى. ومن الأسباب الأخرى التي قد تدفع الشركات للانقسام هو الامتثال للقوانين الضريبية، حيث تفرض بعض التشريعات الجديدة قواعد محاسبية أو ضريبية تجبر الشركات على إعادة هيكلة أعمالها لتجنب تعارضات قانونية، أو لتحقيق ميزات ضريبية. من ناحية أخرى، قد تصدر الحكومات قوانين بيئية أو اجتماعية تفرض على الشركات التي تتسبب أنشطتها في أضرار بيئية أو اجتماعية تقسيم تلك الأنشطة إلى كيانات مستقلة لضمان امتثالها لتلك التشريعات، وتخفيف أثارها السلبية.



المطلب الأول:

تعريف انقسام الشركات

يُعد الانقسام أحد الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الشركات الكبرى لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق وتحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية أو حتى القانونية، وعلى الرغم من أهمية هذه الآلية^(١) فإننا نجد أن نظام الشركات السعودي والكثير من قوانين الشركات الأخرى لم تتطرق إلى تعريف الانقسام بشكل مباشر؛ مما أتاح لفقهاء القانون التجاري الفرصة لتقديم تعريفاتهم لهذا المصطلح بناءً على وجهات النظر التي يتبنونها، أو الزاوية التي ينظرون منها إلى هذا المصطلح.

وعليه فسيتم في هذا المطلب تناول التعريف التشريعي والتعريف الفقهي لانقسام الشركات، بهدف توضيح ماهيته بشكل شامل حتى يتسنى لنا تمييزه عن غيره من التصرفات القانونية المشابهة له، ومن ثم سبر أغوار ما يترتب على حدوثه من آثار قانونية.

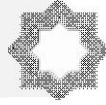
الفرع الأول: التعريف التشريعي

إن وضع تعريفات دقيقة للمصطلحات القانونية ليس من التقاليد الشائعة لدى المشرعين في كثير من التشريعات المقارنة، بما في ذلك التشريعات العربية. ينتهج المنظم السعودي النهج نفسه، حيث يترك العديد من المصطلحات مفتوحة للتفسير الفقهي والقضائي. ولم يكن انقسام الشركات استثناءً من هذه القاعدة؛ إذ لم يُقدم المشرع السعودي تعريفاً دقيقاً لهذا المصطلح، بل اكتفى بتناول أحكامه التنظيمية ضمن الباب العاشر من نظام الشركات، الذي يعالج موضوع تحول الشركات واندماجها وتقسيمها.

تتوزع الأحكام الخاصة بانقسام الشركات في النظام السعودي بين المواد ٢٣١ إلى ٢٣٤ من نظام الشركات الصادر عام ١٤٤٣ هـ التي تقدم إطاراً قانونياً لكيفية تقسيم الشركات، والشروط التي يجب مراعاتها لإتمام هذه العملية بشكل قانوني. تضاف إلى هذه الأحكام المادة ٦٨ من اللائحة التنفيذية للنظام^(٢)، التي تقدم توجيهات أكثر تفصيلاً حول تطبيق تلك المواد في الواقع العملي.

(1) Brian R. Cheffins, Advanced Introduction to Corporate Governance Law and Regulation, (Elgar Advanced Introductions series, Edward Elgar Publishing, 2024).

(2) الصادرة بقرار وزير التجارة رقم (٢٨٤) وتاريخ ٢٣ /٠٦/ ١٤٤٤ هـ.



ومع أن هذه النصوص توفر بعض التوضيحات بخصوص الإجراءات المتعلقة بتقسيم الشركات، إلا أنها لا تخوض في تقديم تعريف مباشر أو شامل لهذا المفهوم. وعليه يظل الانقسام بوصفه وسيلةً لإعادة هيكلة الشركات منفتحاً على التأويل، حيث يمكن للفقهاء القانونيين والقضاء تقديم تفسيرات مختلفة حسب الظروف العملية والتطبيقات الواقعية.

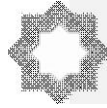
هذا النهج يهدف إلى إضفاء مرونة في التعامل مع المفاهيم القانونية؛ مما يسمح للمحاكم والجهات التنفيذية بتكييف أحكام القانون مع التطورات الاقتصادية والاحتياجات الخاصة بالشركات، إلا أن عدم وجود تعريف محدد قد يؤدي في بعض الحالات إلى الغموض، أو الحاجة إلى تفسير إضافي من قبل الجهات المختصة.

ويتبين أن المنظم السعودي يسعى من خلال هذه النصوص إلى تحقيق توازن بين المرونة والاستقرار القانوني؛ مما يسمح للشركات بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية دون الإضرار بالمصالح القانونية للأطراف المعنية. ومع ذلك، يبقى الأمر بحاجة إلى تطوير أكبر في المستقبل، ربما من خلال تقديم تعريفات أوضح وتفصيلات أكثر دقة.

نصت المادة ٢٣١ من نظام الشركات السعودي على أنه: "يجوز تقسيم الشركة إلى شركتين أو أكثر ولو كانت في دور التصفية. وللشركة أو الشركات الناشئة عن التقسيم اتخاذ أي شكل من أشكال الشركات الواردة في المادة (الرابعة) من النظام^(١). يتضح من خلال نص المادة -وكما أشرنا سابقاً- أن المنظم السعودي لم يقدم تعريفاً محدداً لانقسام الشركات، بل اكتفى بالإشارة إلى جواز تقسيم الشركة في أي مرحلة من مراحل حياتها حتى لو كانت في طور التصفية، مع توضيح أن الشركات الناتجة عن هذا التقسيم يمكن أن تأخذ أي شكل من الأشكال المسموح بها وفقاً للنظام، ومن ثم يتبين أن المنظم قد عمد إلى إجازة تحول أي نوع من أنواع الشركات أيضاً إلى نوع من الأنواع التي يعترف بها^(٢).

(١) نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٢) تنص المادة رقم (٤) من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ على أنه: "تتخذ الشركة التي تؤسس وفقاً لأحكام النظام أحد الأشكال الآتية: أ-



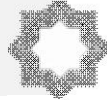
وبالانتقال إلى القانون المصري نجد أن المشرع تناول انقسام الشركات بتعريف أكثر وضوحاً، فقد نصت المادة ٢٩٩ مكرر من القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨، المعدل لللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنه: "يقصد بتقسيم الشركة الفصل بين أصولها أو أنشطتها وما يرتبط بها من التزامات وحقوق ملكية في شركتين منفصلتين أو أكثر بشكل أفقي أو رأسي"^(١). هذا التعريف المصري كان أكثر وضوحاً، حيث أوضح مفهوم الانقسام بشكل مباشر، مبيّناً أنواعه (أفقي أو رأسي). كما أشار المشرع المصري إلى أحكام تقسيم الشركات في المواد ١٣٥ مكرر إلى ١٣٥ مكرر ج من القانون رقم ٠٤ لسنة ٢٠١٨، حيث تنص المادة ١٣٥ مكرر على أنه: "يجوز تقسيم الشركة إلى شركتين أو أكثر، ويكون لكل شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم شخصية اعتبارية مستقلة بمجرد قيدها بالسجل التجاري"^(٢). ومن هنا يتضح أن المشرع المصري وافق المنظم السعودي في الاعتراف بجواز تقسيم الشركات وما ينتج عن هذا الانقسام آثار، لكنه لم يتطرق بشكل واضح إلى الشكل القانوني الذي قد تتخذه الشركات الناتجة، مكتفياً بتحديد أن كل شركة ناشئة عن الانقسام تمتلك شخصية اعتبارية مستقلة فور قيدها بالسجل التجاري.

أما القانون التونسي فقد نص على انقسام الشركات بشكل أكثر تفصيلاً، إذ جاء في المادة ٤٢٨ من مجلة الشركات التجارية الصادرة بموجب قانون عدد ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ أنه: "يتم انقسام الشركة بواسطة اقتسام ذمتها المالية بين عدة شركات موجودة أو بتكوين شركات جديدة، ويكون الانقسام جزئياً أو كلياً. وإذا كان كلياً ينجز عنه وجوباً اضمحلال الشركة المنقسمة بدون تصفية. ويجب تحرير كامل رأس مال الشركة المجرأً. ولا تقبل الانقسام إلا الشركات خفية الاسم، وشركات المقارضة

شركة التضامن. ب- شركة التوصية البسيطة. ج- شركة المساهمة. د- شركة المساهمة المبسطة. هـ- الشركة ذات المسؤولية المحدودة".

(١) القرار رقم ١٦ لعام ٢٠١٨ المتعلق بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ المتعلق بشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة. الصادر بموجب الجريدة الرسمية. العدد ٣٤ (تابع) لعام ٢٠١٨.

(٢) قانون رقم ٤ لعام ٢٠١٨ المتعلق بتعديل أحكام قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ المتعلق بشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة.



بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة^(١). ويلاحظ من نص المادة أن المشرع التونسي قد حصر الشركات التي يمكنها الانقسام في شركات الأموال، مثل الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، مستثنياً بذلك شركات الأشخاص من إمكانية الانقسام، على عكس بعض التشريعات العربية الأخرى التي لم تحدد هذه الحدود.

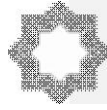
وفي السياق نفسه حاول المشرع الإماراتي تعريف الانقسام في متن المادة رقم ٢٩٤/١ من القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن قانون الشركات التجارية حيث نص على "... كون تقسيم الشركة المساهمة في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون عن طريق الفصل بين أصول الشركة أو أنشطتها وما يرتبط بهما من التزامات وحقوق ملكية في شركتين منفصلتين أو أكثر. " ويلاحظ أن المشرع الإماراتي قد اختص الشركات المساهمة بعملية التقسيم دون غيرها، وأحال إلى الضوابط التي تصدر من الوزارة أو الهيئة لأنواع الأخرى من الشركات. وقد اعتبر أن الانقسام يعني فصل أصول الشركة القاسمة أو أنشطتها بما في ذلك حقوقها إلى شركتين أو أكثر، ويلاحظ أن المشرع الإماراتي ميز بين أنواع الانقسام حيث رأى أن التقسيم يكون أفقياً متى ما كانت الأسهم الجديدة مملوكة لنفس المساهمين وبالنسب نفسها قبل القسمة، واعتبره رأسياً إذا تم فصل جزء من الذمة المالية للشركة لشركة جديدة تابعة ومملوكة للشركة الأصل القاسمة.^(٢) وجاء التشريع الإماراتي هنا منسجماً في ذلك مع أحكام التشريع المصري. وقد اعترف كذلك المشرع الكويتي بجواز انقسام الشركات، وأورد بعض النصوص المنظمة له^(٣)، إلا أن هناك بعض التشريعات العربية لم تعترف للشركات بهذا الحق بصورة مباشرة كالتشريع البحريني والعماني واللبناني^(٤).

(١) قانون رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠. المتعلق بإصدار مجلة الشركات التجارية.

(٢) المادة رقم ٢٩٤ القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

(٣) عالج قانون الشركات الكويتي في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ موضوع انقسام الشركات في الفصل الثالث من الباب الثاني عشر.

(٤) انظر قانون الشركات التجارية البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، وقانون الشركات التجارية العماني لعام ٢٠١٩ وقانون التجارة اللبناني لعام ١٩٤٢ وتعديلاته.



ولم يرد أيضاً في التشريع التجاري الفرنسي تعريف للانقسام؛ إلا أنه نص في المادة رقم ٢٣٦/١ على ما معناه أن الانقسام يتم إذا ساهمت الشركة الأصل بكل ذمتها المالية في الشركة المستفيدة، ويستوي أن تكون هذه الشركة أنشئت لهذا الغرض أو كانت قائمة من قبل^(١).

يمكن ملاحظة أن التشريعات السعودية والمصرية والتونسية والإماراتية، رغم اختلافها في الأسلوب، تتفق على جواز تقسيم الشركات بوصفه وسيلة لإعادة هيكلة الشركات وتعزيز أدائها. ومع ذلك تختلف في تناول التفاصيل، مثل التعريف الدقيق للعملية، والشكل القانوني الذي يمكن أن تتخذه الشركات الناتجة عن الانقسام. المنظم السعودي اتسم بالمرونة، مع تركيزه على الأحكام الإجرائية، بينما قدم المشرع المصري تعريفاً أكثر وضوحاً لانقسام الشركات وأنواعه، في حين اعتمد المشرع التونسي نهجاً تفصيلياً محدداً لشركات الأموال فقط كموضوع لانقسام الشركات دون شركات الأشخاص.

الفرع الأول: التعريف الفقهي

نظراً لندرة التشريعات العربية والأجنبية التي قدمت تعريفاً واضحاً لمصطلح انقسام الشركات، تصدى فقهاء القانون التجاري لمحاولة تعريفه. وعلى الرغم من اختلاف تعريفاتهم بناءً على الأسس التي استندوا إليها؛ إلا أن معظم هذه التعريفات توافقت حول مفهوم أساس، وهو أن انقسام الشركات يتمثل في تقسيم شركة واحدة إلى شركتين أو أكثر، حيث تتمتع كل شركة ناتجة عن الانقسام بشخصية معنوية مستقلة.

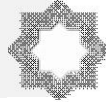
ومن هذا المنطلق عرف جانب من الفقه إلى تعريف انقسام الشركة بأنه: " تجزئة الشركة لتقسيم ذمتها المالية الشاملة وأصولها وخصومها إلى شركتين أو أكثر، وتفنن الشخصية المعنوية للشركة التي تمت تجزئتها على النحو الذي يتم بالنسبة للشركة المندمجة في حالة الاندماج"^(٢). ويلاحظ أن هذا الجانب من الفقه، وبالرغم من إيضاحه لفناء أو زوال شخصية الشركة المنقسمة إلا أنه أسس تعريفه على مبدأ

(١) انظر أسماء الوافي، وياسمين بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. المرجع

السابق. ص ٩.

(٢) أحمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية: دراسة مقارنة، منشأة المعارف،

الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٠.

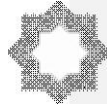


انقسام الذمة المالية للشركة المنقسمة، ولم يتطرق لبيان ما قد يترتب عليها من آثار ولم يتطرق للانقسام الجزئي. أما فريق آخر من الفقهاء فقد اتجهوا إلى تعريفه بأنه "انفصال جزء من موجودات الشركة ليكون كياناً مستقلاً بذاته يقوم بممارسة نشاط معين من ضمن النشاطات المتعددة التي تمارسها الشركة المنقسمة"^(١). ومن الملاحظ على هذا التعريف أن أنصاره بينوا نوعاً واحداً فقط من أنواع الانقسام، وهو الانقسام الجزئي، ولم يتطرقوا إلى غيره من الصور الأخرى كحالات الانقسام التي تنقسم فيها الشركة إلى عدة أجزاء بحيث يندمج كل جزء في شركات أخرى قائمة ولا ينتج عنها ولادة شركة جديدة بشخصية معنوية جديدة وذمة مالية مستقلة، ولم يتطرقوا كذلك إلى الصورة الرئيسة للانقسام وهي صورة الانقسام الكلي التي تنشأ بانقضاء الشخصية المعنوية للشركة القاسمة ونقل ذمتها المالية للشركة المنقسمة. ومن المنطلق نفسه قام جانب من الفقه بتعريف انقسام الشركة على أنه: ". . . والانفصال يقصد به خروج الشركة واستقلالها من تجمع لتتضم لشركة أخرى. . ." ^(٢)، وقد أطلق أنصار هذا الجانب على مصطلح الانفصال على الانقسام، ويلاحظ أن هذا التعريف يتوافق مع تشريع الشركات الجزائري ^(٣) الذي استعمل مصطلح الانفصال عوضاً عن الانقسام، وبالرغم من وجهة هذا التعريف إلا أنه لم يتناول الشركات التي تنقسم إلى شركتين أو أكثر مصحوباً بزوال الشخصية المعنوية للشركة الأم المنقسمة.

(١) أسماء الوافي، وياسمين بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) أحمد، محرز. القانون التجاري الجزائري. الشركات التجارية. الجزء الثاني. بدون طبعة. دار الهومة. الجزائر. ص ١١٨، مأخوذ عن أسماء، الوافي، وياسمين، بهلولي (٢٠١٨/٢٠١٧). النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة، الجزائر، ص ١١.

(٣) القانون التجاري الجزائري صدر في البداية بموجب الأمر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥، وهو النص الأساس الذي ينظم مختلف الأنشطة التجارية في الجزائر، بما في ذلك الشركات. وقد تم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين، حيث أدخلت تعديلات جوهرية في بعض المواد لتحديثه وتكييفه مع التطورات الاقتصادية والاقتصاد الحديث. كما تم تعديل بعض أحكامه بموجب القانون رقم ٠٨-٠٩ الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ والقانون رقم ١٠-٠٥ الصادر في ١٥ أغسطس ٢٠١٠.

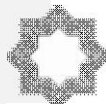


وفي السياق نفسه ذهب جانب من الفقه إلى تعريفه بأنه "يحصل بواسطة تقاسم عناصر الذمة المالية للشركة المنقسمة بين الشركات الوليدة، فالانقسام هو تقاسم أموال أو ذمم مالية، وليس بالضرورة انفصال أشخاص، فيمكن أن تتولد عنه شركتان أو أكثر بنفس الشركاء الأصليين وفي كافة الشركات الوليدة، فيكون عندها صيغة لإعادة تنظيم النشاط، وقد يكون الانقسام بإحداث شركات جديدة أو قائمة مع تفرق الشركاء الأصليين بينها"^(١). ويلاحظ أن هذا الجانب من الفقه قد اتخذ من موضوع انقسام الذمة المالية منطلقاً لتعريف انقسام الشركات، ويلاحظ أن الفقيه ركز فقط على مسألة انقسام الذمة المالية وتفرق الشركاء بين الشركات الناتجة عن الانقسام، وبالرغم من أن هذا التعريف أثرى محاولات الفقه لتعريف الانقسام إلا أنه لم يعرفه بوضوح.

وقد لقي هذا المصطلح اهتماماً في الفقه الفرنسي- الذي كان له السبق في محاولة إيجاد تعريف يتصف بالشمولية والوضوح، وتعددت التعريفات بحسب النظرة التي ينظر بها أنصار التعريف إلى فكرة انقسام الشركات، فوجد الفقيه Jean-Marc moulin يعرفه بأنه العملية التي من خلالها تقوم شركة بنقل ذمتها المالية لشركات أخرى موجودة أو جديدة. أما الفقيهان Bruno Dondero و Paul Le Cannu فقد اعتبرها بأنها حالة عكس الاندماج، بحيث تتميز بكون الذمة المالية للشركة التي مرت بعملية الانقسام تنتقل إلى شركات أخرى موجودة أو جديدة، بحيث تختفي الشركة المنقسمة، والانقسام من حيث شروطه يتشابه هو والاندماج. وفي السياق نفسه ركّز الفقيه Jean- Yves Mercier أكثر على أثر الانقسام، حيث عرفه بأنه انقسام شركة إلى شركتين أو عدة شركات، فتقسم أصولها وخصومها على هذه الشركات، مما يترتب عليه انقضاء الشركة المنقسمة دون تصفيتها.^(٢) ويلاحظ أن التعريف الأخير هو الأقرب إلى تحديد معنى الانقسام، ولا سيما أنه تعرض لنشوء ذمم مالية جديدة ومستقلة.

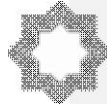
(١) أحمد، الورفلي (٢٠١٥). الوسيط في الشركات التجارية. الطبعة الثالثة. مجمع الأطرش للكتاب المختص. تونس. ص ٥٨٦. مأخوذ عن نسيم، بوجنان (٢٠١٦/٢٠١٧). اندماج وانفصال الشركات التجارية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان. الجزائر، ص ٣٥-٣٦.

(٢) نسيم، بوجنان. اندماج وانفصال الشركات التجارية. المرجع السابق، ص ٣٣.



بناءً على ما سبق، يتضح أن عملية الانقسام هي إجراء قانوني ينتج عنه تقسيم الذمة المالية للشركة المنقسمة، بحيث يتم نقل أصولها والتزاماتها إلى شركات أخرى، سواء كانت موجودة مسبقاً أو تنشأ نتيجة للانقسام. مع انتقال الذمة المالية، تنتقل أيضاً جميع الحقوق والالتزامات المرتبطة بها إلى الشركة أو الشركات الجديدة، ومن ثم تصبح هذه الشركات الجديدة أو القائمة التي انتقلت إليها الذمة المالية مسؤولة عن كافة الالتزامات التي كانت ملقاة على عاتق الشركة الأصل قبل عملية الانقسام^(١)، ومن ثم فقد يكون الانقسام كلياً أو أفقياً متى تجزأت الشركة بالكامل إلى شركة أو شركات أخرى وزالت ذمتها المالية وشخصيتها المعنوية، ويكون الانقسام جزئياً أو رأسياً إذا انفصل عن الشركة جزء منها مكوناً شركة جديدة مستقلة مع بقاء الشركة الأصل قائمة.

(١) محمد، مزوالي (٢٠١٧). مسؤولية الشخص الاعتباري الجزائية في حالة انفصال واندماج الشركات -دراسة مقارنة-. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة. العدد ١٠، ص ١٤٦.



المطلب الثاني:

التمييز بين انقسام الشركات وما يشابهه من عمليات

يُعد انقسام الشركات إحدى العمليات القانونية التي قد تمر بها الشركة بهدف تحقيق أهداف محددة، مثل تحسين الكفاءة التشغيلية، أو تعزيز قدرتها التنافسية، أو لأي سبب آخر. وعلى الرغم من وجود بعض العمليات القانونية الأخرى التي قد تشابه الانقسام وتسعى إلى تحقيق بعض تلك الأهداف، مثل الاندماج، وتحويل الشركات، والإحالة الجزئية للأصول، إلا أن هناك اختلافات جوهرية تميّز كل عملية عن الأخرى، مما يجعل الانقسام فريداً من نوعه في بنيته وأهدافه. بناءً على ذلك حُصِّص هذا المطلب للوقوف هذه الوسائل القانونية المشابهة وتوضيح الفروق الأساسية بينها، وتحديد ما يميز الانقسام عن الاندماج، وتحويل الشركات، والإحالة الجزئية للأصول. كما يلي:

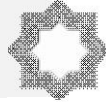
الفرع الأول: التمييز بين انقسام الشركات واندماجها

تبين مما سبق بأن انقسام الشركة هو عملية قانونية يتم من خلالها تجزئة شركة واحدة إلى شركتين أو أكثر، حيث تنتقل الذمة المالية للشركة المنقسمة إلى الشركات الناتجة عن هذا الانقسام. وقد يترتب على الانقسام انحلال الشركة الأصل وانقضاؤها دون الحاجة إلى تصفيتها، مما يؤدي إلى زوال شخصيتها المعنوية. أما الاندماج^(١) فيكون "بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة، أو بمزج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة"^(٢). ويعرفه جانب من الفقه بأنه: "ضم شركتين أو أكثر في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر"^(٣)، ومن ثم تترتب عليه آثار قانونية مهمة تتمثل في انحلال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة، وانتقال ذمتها المالية بما لها من حقوق وما عليها من التزامات إلى الشركة الدامجة، ومن

(١) عالج المنظم السعودي اندماج الشركات في المواد ٢٢٥-٢٣٠ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٢) المادة رقم (٢٢٥/١) من نظام الشركات الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٣) د. عبد الهادي الغامدي، القانون التجاري السعودي: الأعمال التجارية - التاجر- الشركات التجارية وفقاً لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد ٢٠٢٢م، دار كلد للنشر- والتوزيع، الرياض، ط٦، ص ١٨٠.



ثم يعد الاندماج من أسباب انقضاء الشركة أيًا كانت صورته، سواء كان طريق الضم باندماج شركة في شركة أخرى وتزول الشخصية المعنوية للشركة المندمجة، أو اندماج بصور المزج بحيث تنقضي الشركتين وتنشأ شركة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة^(١).

من خلال التعريفين لكل من الانقسام والاندماج^(٢) يمكن ملاحظة عدة أوجه تشابه بين العمليتين، كلاهما يُعد عملية قانونية اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الشركات وتحسين أدائها بشكل عام، ويترتب عليهما انحلال الشركة المندمجة أو المنقسمة وزوال شخصيتها المعنوية. كما أن الذمة المالية للشركة المنقسمة أو المندمجة تنتقل إلى شركة أو شركات أخرى، مع الحفاظ على صفة الشركاء كشركاء في الشركات الجديدة.

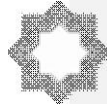
رغم التشابه في كون العمليتين أدوات لإعادة هيكلة الشركات، إلا أن الاندماج يهدف إلى التعاضم والتوسع من خلال دمج الشركات وتعزيز قوتها الاقتصادية، بينما يسعى الانقسام إلى التفكيك والتخصص عن طريق توزيع الأنشطة أو الأصول بين كيانات مستقلة، كل منها يركز على جزء محدد من العمل.^(٣) كما أن الذمة المالية للشركة المندمجة تنتقل محملة بمالها من حقوق وما عليها من التزامات إلى الشركة الداخلة؛ مما يجعل منها ضماناً عاماً للدائنين. أما في حال الانقسام فتتجزأ الذمة المالية للشركة المنقسمة إلى عدة أجزاء تنتقل إلى شركة قائمة أو شركة جديدة تنشأ بعد الانقسام^(٤).

(١) انظر إيهاب السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات: دراسة مقارنة. مجلة كلية دننا العلوم والتكنولوجيا، ١٧٤، ٧٧-١١٢، ٢٠٢٢. انظر أيضاً Steven M. Bragg, Mergers & Acquisitions, (Accounting Tools, Inc. Fifth Edition, 2020). P. 26

(٢) انظر أحمد الشهراني، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، مجلة قانون وأعمال، ٢٥٤، ١٨-٨٢. ٢٠٢٤. انظر أيضاً محمد المحاميد. (٢٠٢٤). مفهوم اندماج الشركات وأنواعه في القانون الأردني: دراسة مقارنة مع التشريعين المصري والكويتي والفقهاء الإسلاميين. مجلة كلية دار العلوم، ع ١٥٠، ٨١٣-٨٤٢، ٢٠٢٤.

(٣) محمد المشد، عقد الاستحواذ على الشركات: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٨٤٤، ١٠٦٠-١١٥٢، ٢٠٢٣.

(٤) سامح حامد منيعم، وسامي أحمد محمد، حوكمة الشركات التجارية: نشأتها، ومفهومها، ومبادئها، وطبيعتها. مجلة القانون، ع ٢٧، ٣ - ٥٨. ٢٠٢٤.



إضافة إلى ذلك هناك فرق جوهري آخر بين العمليتين يتعلق بطريقة اتخاذ القرار. الانقسام هو قرار نابع من إرادة الشركة التي ترغب في القيام بالعملية، حيث يمكنها الانقسام بمفردها دون الحاجة إلى مشاركة شركة أخرى. في المقابل، الاندماج يتطلب وجود شركتين أو أكثر، وذلك لكونه عملية تعاقدية تستند إلى اتفاق بين الأطراف المختلفة لإتمامه، ومن ثم يتطلب موافقة كل من الشركات الراغبة في الاندماج.^(١)

الفرع الثاني: التمييز بين انقسام الشركة وتحويلها

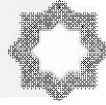
إن تحول الشركة^(٢) هو عملية قانونية من خلالها يتم تغيير الشكل القانوني للشركة، ويكون ذلك اختياريًا بموجب اتفاق بين الشركاء، أو إجباريًا بموجب ما تنص عليه أحكام النظام بهدف تحقيق غايات معينة، وهي التمكن في المحافظة على استمرارية الشركة واستمرارها في القيام بنشاطها وتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها^(٣). تم التطرق إلى تعريف الانقسام في مواضع مختلفة من البحث، ويمكن التمييز بين تحول الشركة وانقسامها في أن التحول يتعلق بتغيير شكل كيان معنوي واحد، حيث تبقى الشركة نفسها وتحافظ على ذمتها المالية دون إنشاء كيان جديد، وإنما يتغير فقط الشكل القانوني الذي تعمل به^(٤)، أما في حالة الانقسام، وعلى الرغم من أن العملية تبدأ بشركة واحدة وكيان معنوي واحد، إلا أن الانقسام يؤدي إلى إنشاء شركات جديدة بشخصيات معنوية مستقلة. وفي حال كان الانقسام كليًا، فإنه يؤدي إلى انقضاء الشركة المنقسمة وزوال شخصيتها المعنوية تمامًا، بخلاف التحول الذي يحافظ على الكيان المعنوي للشركة دون أن يؤدي إلى انقضائها. وتجدر الإشارة إلى أن الانقسام قد يرافقه تحول في الشكل القانوني،

(1) Vijay Sekhon, Corporate Acquisitions and Mergers in the United States, (Wolters Kluwer, 2024). P. 149 .

(٢) عالج المنظم السعودي تحول الشركات في المواد ٢٢٠-٢٢٤ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٣) محمود، سعود، الخصاونة، الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية. كلية الحقوق جامعة مدينة السادات. المجلد ١٠. العدد ٠٢. مصر. ص ٣٤١.

(٤) فوزية ميراوي وليلى بلحسل، تحويل شركات المساهمة -دراسة مقارنة. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، ١٢(١)، ١٢-٣٩، ٢٠٢٣.



مثل انقسام شركة مساهمة إلى شركتين كلتاهما تأخذ شكلاً قانونياً جديداً، إلا أن هذا لا يعني أن الانقسام يساوي عملية تحول الشركة^(١).

وعليه يتبين أن الذمة المالية للشركة المنقسمة تتجزأ بين الشركات الناتجة، وهذا لا يحدث في عملية التحول، حيث تظل الذمة المالية قائمة وتنتقل للشكل الجديد للشركة^(٢)، وعليه فالنظام القانوني للانقسام يمكن الشركة من التجزئة لتمويل شركة أو شركات جديدة مستقلة وتهدف لتحقيق أغراض قد تكون مختلفة بينما النظام القانوني للتحول يوفر مرونة للشركات لتغيير شكلها القانوني مع الحفاظ على شخصيتها المعنوية^(٣).

الفرع الثالث: التمييز بين انقسام الشركة والإحالة الجزئية للأصول

قد يتشابه انقسام الشركة بإحالة الشركة الجزئية للأصول، وتتحقق عملية الإحالة الجزئية للأصول عندما تنقل الشركة جزءاً من أصولها، كالعقارات أو المصانع أو العقود أو الالتزامات إلى شركة أخرى وتظل الشركة المحيلة محتفظة بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية، بما يعني أنها لا تنقضي- من الناحية القانونية، بل تظل مستمرة في العمل لتحقيق غرض تأسيسها وتحصل في المقابل على أسهم أو حصص عينية بدلاً من العوض النقدي؛ مما يزيد من رأس مال الشركة التي استفادت من الإحالة الجزئية للأصول، وفي الغالب توزع هذه الأسهم والحصص على المساهمين في الشركة التي أقدمت على الإحالة الجزئية للأصول ويصبحون مساهمين أيضاً في الشركة المستفيدة. وقد يكون الدافع لذلك هو تحسين الكفاءة التشغيلية أو الحصول على السيولة النقدية من خلال بيع أصول ثانوية غير مستثمرة، ويتطلب ذلك التعاقد بين الشركة المحيلة والشركة المحال إليها، واستيفاء الإجراءات التي يتطلبها النظام لذلك كالتسجيل والشهر إن تطلب ذلك^(٤).

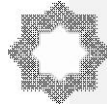
أما انقسام الشركة فهو كما سبق بيانه عملية أوسع تشمل تقسيم الشركة إلى شركتين أو أكثر بحيث تنشأ شركة أو شركات جديدة من جراء ذلك، وتتمتع

(١) نسيمة، بوجنان. اندماج وانفصال الشركات التجارية. المرجع السابق. ص ٤٢.

(٢) محمد سعود الخصاونة، الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م ١٠، ع ٢، ٢٠٢٤.

(٣) Charles R. T. O'Kelley, Robert B. Thompson, Dorothy S. Lund ,Corporations and Other Business Associations: Cases and Materials , 9th Edition, (Aspen Publishing; 9th edition, 2021),chapter 4.

(٤) صلاح الدين العماري، حرية التصرف في حصص وأسهم الشركات التجارية، مجلة الباحث لدراسات القانونية والقضائية، ع ٧١، ٣٥١-٣٦٦، ٢٠٢٤.



بشخصيات معنوية جديدة. ففي حالة الانقسام الكلي، تنقضي- الشركة الأساسية وتنتقل جميع أصولها وذمتها المالية إلى شركة أو شركات جديدة، بينما في الانقسام الجزئي، تبقى الشركة الأساسية قائمة ويتم نقل جزء من أصولها والتزاماتها إلى الشركات الجديدة، والدافع لذلك عادة ما يكون إعادة الهيكلة أو توزيع الأنشطة أو درء الأخطار^(١)، ولا يتطلب ذلك اتفاقاً تعاقدياً، بل يكفي لقانونيته صدور الجمعية العمومية للشركة، وقد يؤدي إلى إعادة توزيع الأسهم والحصص بين الشركات الجديدة.

يتضح مما سبق أن الفارق الرئيس بين النظامين يتمثل في الشخصية المعنوية ونقل الأصول، ففي الإحالة الجزئية تظل الشركة المحيلة قائمة بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية، وتقوم فقط بنقل جزء محدد من أصولها إلى الشركة المحال إليها^(٢). أما في الانقسام فقد يؤدي إلى انقضاء الشركة الأصل بالكامل كما هو الحال في الانقسام الكلي، حيث تنتقل جميع أصولها وذمتها المالية إلى الشركات الجديدة. وفي حالة الانقسام الجزئي، يتم نقل جزء من الأصول، ولكن العملية تشمل توزيعاً أكثر شمولية للأصول والالتزامات بين الشركات الناتجة عن التقسيم^(٣).

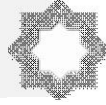
من جانب آخر يختلف تأثير العمليتين على مراكز المساهمين المالية، فبينما يحتفظ المساهمون بحصصهم في الشركة المحيلة دون تغيير جوهري، يعاد توزيع الحصص بين الشركات الجديدة بما يتناسب مع قيمها في الشركة الجديدة حال الانقسام. وتتميز إجراءات ومتطلبات عملية التقسيم بالصعوبة والتعقيد والحصول على الموافقات النظامية اللازمة بينما لا تتميز إجراءات الإحالة الجزئية بتلك التعقيدات^(٤).

(1) Daniele D'Alvia, Mergers, Acquisitions and International Financial Regulation: Routledge International Studies in Money and Banking, (Routledge; 1st edition, 2021). P68.

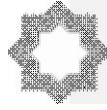
(2) Alan Dignam, John Lowry, Company Law (Core Texts Series, Oxford University Press; 12th edition, 2022). P. 427.

(٣) محمد، فلاح، فريان، فليح. دمج الشركات في القانون العراقي. المرجع السابق. ص ١٥.

(٤) عبد الله باب ولد، تغيير شكل الشركات التجارية في القانون الموريتاني: دراسة مقارنة.



وأخيراً تعد الإحالة الجزئية وسيلة لتحسين الكفاءة الإنتاجية للشركة، وتوفير السيولة دون تأثير كبير على هيكل الشركة، في حين أن التقسيم يعيد هيكل الشركة بالكامل، وقد يؤدي إلى إنشاء كيانات جديدة وشخصيات معنوية مستقلة.



المطلب الثالث:

شروط الانقسام وكيفيته

بعد أن تمت معالجة التعريف التشريعي والفقهي وتمييز عملية التقسيم عن عمليتي الاندماج والتحول وعملية الإحالة الجزئية في المطلبين السابقين، يخصص هذا المطلب لمعالجة الأحكام الخاصة بعملية انقسام الشركات، حيث سيتناول شروط عملية الانقسام والكيفية التي يتم بها الانقسام، كما يلي:

الفرع الأول: شروط انقسام الشركات

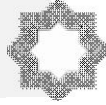
يعد انقسام الشركات كغيره من العمليات القانونية والاقتصادية، مقيداً بمجموعة من الشروط والضوابط القانونية التي يجب توافرها لضمان صحته حتى ينتج آثاره القانونية. ولضمان صحة كل مرحلة من مراحل الانقسام، وضع المنظم السعودي في نظام الشركات ولائحته التنفيذية ضوابط محددة من شأنها تنظيم عملية الانقسام. وقد أوردت المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي هذه الشروط بشكل واضح، لضمان أن تتم عملية الانقسام وفقاً للأطر القانونية السليمة، حيث نص على أنه: "يجوز تقسيم الشركة إلى شركتين أو أكثر، على أن يراعى في ذلك ما يلي:

أ. أن يكون قرار التقسيم صادراً عن الشركاء، أو الجمعية العامة، أو المساهمين في الشركة محل التقسيم وفقاً للنصاب المقرر لتعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساس.

ب. يمنح الشركاء أو مساهمو الشركة محل التقسيم حصصاً أو أسهماً في الشركة الناشئة عنه بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس مال الشركة محل التقسيم، ما لم يتفقوا على إعادة تقسيم الحصص أو الأسهم فيما بينهم أو مع غيرهم"^(١).

ومن خلال استقراء نص هذه المادة يتبين أن المنظم السعودي وضع شرطين أساسيين يجب تحقيقهما حتى يتم الانقسام، بحيث اشترط المنظم أن يصدر قرار التقسيم من شركاء الشركة محل التقسيم، أو عن الجمعية العامة أو المساهمين في الشركة محل التقسيم، وفقاً للنصاب المقرر لتعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها

(١) اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الجديد. الصادر بموجب الأمر الملكي (م/١٣٢) بتاريخ ٠١

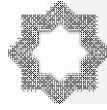


الأساس، ومن ثم يلاحظ أن هذا الشرط قد يختلف من شركة إلى شركة أخرى بحسب النصاب الذي حدده الشركاء في نظامها الأساس أو عقد التأسيس. أما الشرط الثاني الذي اشترطه المنظم السعودي وهو أن يتم منح الشركاء أو المساهمين في الشركة محل التقسيم حصصاً وأسهماً في الشركة الناشئة الجديدة، على أن تكون نسبة الأسهم والحصص المتحصل عليها تساوي ما كان يملكه في رأس مال الشركة المنقسمة، وترك المنظم السعودي المجال للشركاء والمساهمين للاتفاق على إعادة تقسيم الحصص والأسهم فيما بينهم أو مع غيرهم.

وفي المقابل فالمشرع المصري هو الآخر قد اشترط ضمناً مجموعة من الشروط التي يجب أن تتحقق حتى يتم الانقسام، وقد أشار إليها من خلال نص المادة ١٣٥ مكرر "ب" من القانون ٠٤ لسنة ٢٠١٨: "يصدر قرار التقسيم من الجمعية العامة غير العادية للشركة أو من جماعة الشركاء، بحسب الأحوال، وذلك بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال. ويتضمن القرار الصادر بالتقسيم عدد المساهمين أو الشركاء، وأسماءهم، ونصيب كل منهم في الشركات الناتجة عن التقسيم والخاضعة لأحكام هذا القانون، وحقوق كل منهم والتزاماتهم، وتوزيع الأصول والالتزامات بينهم"^(١)، ويفهم من نص هذه المادة أن المشرع المصري اشترط أن يصدر قرار التقسيم من الجمعية العامة غير العادية، أو من مجموعة الشركاء، وأما ما اشترطه من نصاب فهو ثلاثة أرباع رأس المال. كما اشترط أيضاً أن يتضمن قرار التقسيم بيان بعدد المساهمين أو الشركاء، وأسماءهم، ونصيب كل منهم في الشركات الناتجة عن التقسيم، وحقوقهم والتزاماتهم، إضافة إلى توزيع الأصول والالتزامات بينهم. ويلاحظ أن المشرع المصري لم يشترط أن تكون حصص الشركاء والمساهمين في الشركة الجديدة مساوية لحصصهم في الشركة المنقسمة، وترك لهم المجال في التقسيم فيما بينهم.

وفي السياق نفسه يشترط المشرع الكويتي أن يصدر قرار انقسام الشركة من الجمعية غير العادية ويجب أن يتضمن عدد المساهمين والشركاء وأسماءهم ونصيب كل منهم في الشركة المنقسمة. ويشترط أيضاً أن يتضمن القرار حقوق الشركة

(١) انظر القانون ٠٤ لسنة ٢٠١٨ الذي صدر ليعدل قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.



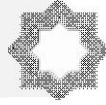
والتزاماتها وطريقة توزيع الأصول والخصوم بينها^(١). ويمكن القول ان المشرع الكويتي يشترط لإتمام عملية الانقسام موافقة جميع الشركاء أو المساهمين على قرار الانقسام باعتبار ان قرار الانقسام قد يمس بحقوقهم أو يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية للشركة أو الشركاء.^(٢) ويلاحظ أن المشرع الكويتي تشدد في حالة تهديد حقوق الشركاء أو زيادة أعبائهم المالية وهو نهج لم ينتهجه المنظم السعودي أو المصري. ولم يعالج المشرع الإماراتي طريقة صدور قرار التقسيم إلا أن المسودة الأولية لتنظيم إجراءات تقسيم الشركات المساهمة العامة تفرض الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع قبل عرض موضوع الانقسام على الجمعية العامة الشركة التي تصدر بدورها قراراً خاصاً بذلك إلا إذا نص في نظامها الأساس على خلاف ذلك.^(٣)

وتأسيساً على ما سبق، عند مقارنة هذه الأنظمة، نجد أن النظام السعودي يترك تحديد النصاب لقرار التقسيم بناءً على اتفاق الشركاء في عقد التأسيس، بينما يحدد النظام المصري نصاباً ثابتاً وهو ثلاثة أرباع رأس المال. كما يشترط النظام السعودي أن تكون الحصص الممنوحة في الشركة الجديدة متساوية مع ما يملكه الشركاء في الشركة الأصل، في حين يمنح النظام المصري مرونة أكبر في تقسيم الحصص. أما النظام الكويتي، فيتميز بتشديده وصرامته حماية حقوق الشركاء، إذ يتطلب موافقة جميع الشركاء في حالة التأثير على حقوقهم أو زيادة الأعباء المالية. بالمجمل، تلتقي الأنظمة القانونية الثلاثة في ضرورة تنظيم عملية الانقسام وفق ضوابط دقيقة، لكنها تختلف في التفاصيل المتعلقة بالنصاب القانوني، وتوزيع الحصص، وحماية حقوق الشركاء والمساهمين. وأخيراً يلاحظ أن توفير حماية أكثر حماية لحقوق الشركات المنقسمة والقاسمة والشركاء والمساهمين والدائنين يتطلب إجراءات أكثر تشدداً في الحصول على موافقة الشركة بحيث يفترض النصف النظام على نصاب لا يقل ثلاثة عن أرباع رأس المال كما ذهب المشرع المصري، أو اشتراط موافقة بالإجماع من الجمعية العمومية غير العادية كما أقر قانون الشركات الكويتي.

(١) المادة رقم ٢٦٣ من قانون الشركات الكويتي في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٢) مادة رقم ١٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.

(٣) صحيفة أرقام الإماراتية من خلال الرابط:



الفرع الثاني: كيفية انقسام الشركات

إن عملية انقسام الشركات من العمليات القانونية التي ضبطها المنظم السعودي وغيره من المشرعين في الدول الأخرى بمجموعة من الإجراءات التي تأتي في شكل مراحل يجب أن تمر بها عملية الانقسام قبل نفاذه وإنتاج آثاره، تستبق هذه المراحل مرحلة أولية مهمة هي المفاوضات التي تجري بين مسيري الشركة أو مديرها أو أعضاء مجلس الإدارة للشركة، وتكون حول تقسيم الشركة، وقد يقل الحديث في ساحة الفقهاء عن القيمة القانونية للمفاوضات إلا أن كونها مرحلة مهمة في انقسام الشركات وهي أولية سابقة لأي مرحلة أخرى من مراحل التقسيم، ونظرًا لأهمية جلسة المفاوضات هذه وتأثيرها الذي قد يكون سلبيًا بالتأثير على السوق بسبب المضاربات التي تتعرض لها الأوراق التجارية لهذه الشركة إن سربت هذه الجلسة ولهذا يشترط فيها أن تكون سرية^(١)، وتليها المراحل المتمثلة في مرحلة إعداد مقترح قرار تقسيم الشركة، تتبعها مرحلة تزويد الشركاء بمقترح قرار التقسيم، وتختتم هذه المراحل بمرحلة نفاذ هذا القرار.

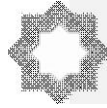
أولاً: إعداد مقترح التقسيم

إن مرحلة إعداد مقترح التقسيم هي مرحلة بالغة الأهمية شأنها شأن المراحل الأخرى، وتختلف تسميتها من تشريع لآخر، فهناك من التشريعات من يطلق عليها اسم (مشروع التقسيم)، والمنظم السعودي أطلق عليها اسم (مقترح التقسيم)، ونظرًا لأهميتها البالغة كما سبق الذكر فقد كلف المنظم السعودي مدير الشركة أو مجلس إدارتها بمهمة إعداد مقترح التقسيم، واشترط أن يتوفر فيه على الأقل مجموعة من البيانات والوثائق التي حددها من خلال نص المادة ٩٠^(٢) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات، وتتمثل هذه البيانات والوثائق في: أسباب التقسيم (أي الدوافع والأسباب التي دفعت الشركاء والمساهمين في اللجوء لتقسيم الشركة)، وتحديد الأصول والالتزامات محل التقسيم، وكيفية تقسيمها، وأن يتضمن تقريراً يُعدّه مقيم معتمد بحيث يبين فيه القيمة العادلة للأصول والالتزامات محل التقسيم، والتاريخ الذي اتخذ أساسًا للتقييم (وفي حالة توزيع الحصص والأسهم

(١) أسماء، الوافي، وياسمين، بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. مرجع سابق.

ص ٣٥.

(٢) انظر المادة ٩٠ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي.

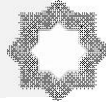


الخاصة بالشركاء والمساهمين بنسبة ملكية كل منهم في رأس مال الشركة محل التقسيم فلا ضرورة لإعداد تقرير المقيم)، وإدراج عدد الأسهم أو الحصص التي سيحصل عليها الشركاء أو المساهمون في الشركة الناشئة عن التقسيم، إن وجد أي اتفاق مع دائني الشركة محل التقسيم يقضي- بانتقال حقوقهم في المطالبة إلى الشركة الناشئة عن التقسيم التي انتقلت لها الديون والالتزامات فيجب إدراجه أيضًا في مقترح التقسيم. ويعفي المنظم السعودي من تطلب تقييم الأصول والالتزامات إذا كانت حصص أو أسهم الشركة الناتجة عن التقسيم ستوزع بين الشركاء أو المساهمين بنسب ملكيتهم في رأس مال الشركة القاسمة.

وفي المقابل نجد المشرع المصري قد أطلق على هذا المقترح مصطلح (مشروع التقسيم التفصيلي)، وقد أوكل مهمة إعداده لمجلس إدارة الشركة بحيث اشترط هو الآخر بأن يكون متضمنًا لمجموعة من البيانات ومرفقًا ببعض الوثائق بحيث تضم أسباب التقسيم، وأسلوب تقسيم الأصول، والخصوم، والقيمة الاسمية لأسهم الشركات الناتجة عن التقسيم، وكذلك المشروع التفصيلي ولا سيما الأصول والخصوم والشركات الناتجة عن التقسيم مرفقًا به تقرير برأي مراقب الحسابات، وأيضًا القوائم المالية الافتراضية للشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم مرفقًا بها تقرير برأي مراقب الحسابات، وكذلك مشروع عقد التأسيس، والنظام الأساس للشركة القاسمة، والشركات الناتجة عن التقسيم، ومشروع تعديل مواد النظام الأساس للشركة القاسمة، إضافة إلى موقف الشركات الناتجة عن التقسيم من القيد أو استمرار القيد بالبورصة، والإجراء الذي ستتخذه الشركة تجاه المساهمين المعارضين، ويجب أن يرفق أيضًا مذكرة برأي المستشار القانوني للشركة توضح مدى اتفاق التقسيم مع القواعد القانونية المعمول بها، ومدى التزام الشركة باتباع كافة الإجراءات القانونية الواجبة، وفي الأخيرة ترفق أيضًا الاتفاقات الخاصة بحقوق الدائنين بعد التقسيم لدى الشركة القاسمة والشركات المنقسمة وما تم اتخاذه من إجراءات قبل حملة السندات بكافة أنواعها^(١).

ويلاحظ أن المشرع المصري قد حدد على سبيل الحصر- وبالتفصيل ما يجب إرفاقه مع مشروع التقسيم التفصيلي عكس المنظم السعودي الذي اكتفى بذكر

(١) راجع نص المادة ٢٩٩ مكرر ١ من القانون ١٦ لسنة ٢٠١٨ المعدل لللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري.



بعض الوثائق التي يجب إرفاقها بمقترح التقسيم، وهذا لا يعني أنه لا يمكن للجهة المكلفة بإعداد الاقتراح أن تحضر- وثائق أخرى، فتحديدها لم يكن على سبيل الحصر.

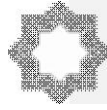
وبالمقابل نجد أن المشرع الإماراتي يفرض على مجلس إدارة الشركة القاسمة إعداد طلب التقسيم مرفقاً بمجموعة من الوثائق الأساسية، مثل تقرير مدقق الحسابات ومشروع تعديل العقد الأساس والنظام الأساس للشركتين القاسمة والمنقسمة. ويجب أن يتضمن الطلب تقريراً من مستشار قانوني مستقل يثبت أن عملية التقسيم تتماشى مع أحكام القانون، بالإضافة إلى قرار يؤكد أن التقسيم لا يخالف التزامات الشركة تجاه دائئها أو حملة الصكوك والسندات، أو أن موافقتهم على التقسيم قد تم الحصول عليها.

ويشترط أيضاً إدراج الاتفاقات المتعلقة بالدائنين وحملة الأسهم الممتازة، وتحديد قيمة الأسهم الخاصة بالشركتين، وأي حقوق أو قيود ترتبط بها، مع تضمين القوائم المالية، دراسة الجدوى الاقتصادية، وخطط العمل المستقبلية، وتحديد أسماء المرشحين لإدارة الشركة المنقسمة. يتضح أن المشرع الإماراتي يتبنى نهجاً صارماً في تنظيم تقسيم الشركات المساهمة العامة، وهذا التنظيم الصارم يعتبر إيجابياً، خاصة أن هذه الشركات تمتلك تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الوطني، وأي خلل في تنظيمها قد يؤدي إلى مشكلات قانونية واقتصادية تؤثر على حقوق الدائنين والمساهمين^(١).

يُحيل المشرع الكويتي في هذا السياق إلى الإجراءات المتبعة نفسها عند تقديم طلبات الاندماج^(٢)، مما يستلزم منطقياً تكييف هذه الإجراءات بما يتماشى مع الطبيعة القانونية المختلفة لعملية الانقسام مقارنة بالاندماج. ومن خلال استقراء النصوص المتعلقة بإجراءات الاندماج في اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي، يتوجب على الشركة التي ترغب في الانقسام تقديم مشروع وعقد الانقسام، متضمناً الدوافع والشروط، إلى جانب تقييم أصول وخصوم الشركة، مع تحديد الجهة التي قامت بهذا التقييم. كما يتطلب الطلب إرفاق موافقة الجهة

(١) انظر المادة رقم ٢٩٦ من القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن قانون الشركات التجارية.

(٢) المادة رقم ١٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.



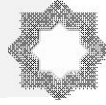
المختصة وتقرير مراقب الحسابات^(١)، ومع ذلك يُلاحظ أن هناك تحديات قانونية وعملية في تطبيق ضوابط الاندماج على حالات الانقسام، مما قد يعرّض حقوق الدائنين والشركاء والمساهمين للخطر؛ لهذا تظهر الحاجة الملحة إلى استحداث قواعد خاصة تنظم شروط وضوابط الانقسام في القانون الكويتي.

وتأسيساً على ما سبق، يتبين من استعراض الشروط والضوابط الخاصة بمشروع طلب تقسيم الشركات في كل من السعودية ومصر والإمارات والكويت، أن كل نظام يعكس فلسفة قانونية مختلفة تناسب مع الظروف الاقتصادية والقانونية التي يراها مناسبة لبيئته القانونية والاقتصادية. ورغم أن الأنظمة القائمة تهدف إلى حماية حقوق الدائنين والمساهمين وضمان الشفافية في عمليات التقسيم، إلا أن هناك تفاوتاً بين التشريعات في مستوى التفصيل والصرامة المطلوبة.

ففي النظام السعودي، يُطلق على هذه المرحلة (مقترح التقسيم)، ويتولى مجلس إدارة الشركة أو مديرها إعداد هذا المقترح. يُشترط إرفاق عدد من الوثائق الأساسية، مثل تحديد الأصول والالتزامات، وتقرير القيمة العادلة لها، وأسباب التقسيم. إلا أن النظام السعودي يُظهر مرونة في بعض الحالات، حيث يعفي من تقديم تقرير القيمة العادلة للأصول والالتزامات إذا تم توزيع الأسهم أو الحصص وفق نسب الملكية. يُنظر إلى هذا الأمر من منظور نقدي على أنه قد يفتح الباب أمام أخطار قانونية واقتصادية، تتعلق بعدم شفافية التقييم الكامل لأصول الشركة. أما النظام المصري، فإنه يعزز من الشفافية ويقلل من الأخطار، لكنه قد يُثقل الشركات بمتطلبات قد تطيل عملية التقسيم وتزيد من تكلفتها. في حين أن النظام الإماراتي يتبنى إجراءات صارمة فيما يتعلق بتقسيم الشركات المساهمة العامة، لكنه قد يبطئ من عمليات التقسيم، أو يجعلها أكثر تعقيداً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة إذا أُجيز لها التقسيم.

ويظهر أن النظام الكويتي يتبع الإجراءات المطبقة نفسها في حالات الاندماج، وهو أمر يمكن اعتباره غير ملائم تماماً لحالات الانقسام؛ نظراً لاختلاف الطبيعة

(١) المادة رقم ١٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.



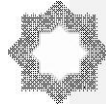
القانونية والاقتصادية بين الاندماج والانقسام^(١). هذا قد يؤدي إلى تحديات في حماية حقوق الدائنين والمساهمين، مما يستدعي استحداث قواعد خاصة لتنظيم الانقسام، كما أشار عدد من الفقهاء القانونيين.

على الرغم من أن النظام السعودي يقدم إجراءات واضحة لتقسيم الشركات، إلا أن المرونة المتاحة، خصوصاً فيما يتعلق بإعفاء الشركات من تقديم تقرير القيمة العادلة للأصول في بعض الحالات، تشكل ثغرة قانونية. هذه الثغرة قد تؤدي إلى تضارب في المصالح، أو تحايل من بعض الشركاء أو المساهمين، ولا سيما في الشركات الكبيرة ذات الأصول المتعددة. عدم إلزام الشركات بتقديم تقييم تفصيلي وشامل لجميع الأصول والالتزامات قد يُعرض حقوق الدائنين والمساهمين للخطر؛ لذلك يتبين أن النظام السعودي يحتاج إلى مراجعة لتشديد بعض الأحكام، خاصة فيما يتعلق بإلزامية التقارير المالية والقانونية التي تعزز من دقة عملية التقسيم وشفافيتها، وخاصة لتنظيم شروط وطلبات تقسيم الشركات المساهمة، على غرار ما هو معمول به في الإمارات. من هذه الإجراءات: إلزام الشركات بتقديم تقرير من مدقق حسابات الشركة، وتقرير من مستشار قانوني مستقل، إضافة إلى تعزيز الضوابط المتعلقة بحماية حقوق الدائنين من خلال إلزام الشركة بتوثيق أي اتفاقيات مع الدائنين حول انتقال الديون إلى الشركة الجديدة أو القاسمة، وضمان عدم تعرض حقوق الدائنين لأي ضرر. كذلك، يجب النظر في إلزام الشركات بتقديم دراسة جدوى اقتصادية للشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة.

ثانياً: تزويد الشركاء والمساهمين بمقترح التقسيم

إن المرحلة الثانية التي تلي مرحلة إعداد مقترح التقسيم أو مشروع التقسيم التفصيلي كما ورد في القانون المصري هي مرحلة تزويد الشركاء بهذا المقترح، وبموجب نص المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي فإنه على مدير الشركة محل التقسيم أو مجلس إدارتها القيام بتزويد الشركاء والمساهمين بنسخة من مقترح التقسيم، ويكون ذلك إما بوسائل تقنية حديثة، أو وسيلة أخرى مدرجة في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس، ويكون هذا التزويد قبل ٢١

(١) انظر إيهاب السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات: دراسة مقارنة. مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، ع١٧، ٧٧-١١٢، ٢٠٢٢.

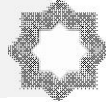


يوماً قبل الموعد المحدد لانعقاد اجتماع الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين للقيام بالتصويت على قرار التقسيم، ولم يتطرق المنظم السعودي لطريقة الاعتراض وكيفية. أما المشرع المصري فهو الآخر يوجب عرض مشروع التقسيم التفصيلي على الشركاء والمساهمين؛ إلا أنه قد أجاز لمجلس الإدارة أن يستطلع رأي الهيئة حول أسلوب التقسيم ومشروع التقسيم التفصيلي، وهذا حسب ما جاءت به المادة ٢٩٩ مكرر ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري^(١).

لم يتطرق النظام الإماراتي لمسألة تزويد الشركاء والمساهمين بمقترح التقسيم، وهذا يشكل نقطة ضعف في التنظيم، حيث إن الشركاء والمساهمين هم من الأطراف الأساسية التي تتأثر بعملية التقسيم، وتجاهلهم قد يؤدي إلى عدم توفر الشفافية الكافية أو المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار. الشركاء والمساهمون عادة ما يكون لديهم مصلحة مالية وقانونية في هذا النوع من القرارات؛ لذلك من الضروري إشراكهم بشكل واضح، ومنحهم حق الاطلاع الكامل على تفاصيل المقترح، خاصة أن قرارات التقسيم تؤثر مباشرة على حصصهم في الشركة. إلا أن المسودة الأولية لتنظيم تقسيم الشركات المساهمة العامة في الإمارات تضمنت تنظيم بعض الشروط والمتطلبات لتقديم مشروع التقسيم إلى الجهة المختصة، ومن ضمن هذه الطلبات مسودة إعلان دعوة الدائنين وحملة الصكوك أو السندات وكل صاحب مصلحة لإبداء اعتراضاتهم على مقترح التقسيم لدى مقر الشركة الرئيس، وتلزم بتسليم الهيئة نسخة من هذا الاعتراض إن وجد؛ على أن يسلم خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الإخطار. ومن ثم يتبين أن من لديه اعتراض على مقترح التقسيم سواء كان اعتراضاً جوهرياً أو ثانوياً فيجب عليه التوجه إلى مقر الشركة الرئيس، وتقديم اعتراض بشكل مكتوب خلال المدة النظامية المحددة للتقديم، وهي مدة ٣٠ يوماً من تاريخ الإخطار، ولم توضح المسودة طرق الإخطار المنتجة لآثار هذا الشأن^(٢).

(١) تنص المادة ٢٩٩ مكرر ٢ على أن: " يكون لمجلس إدارة الشركة قبل العرض على الجمعية العامة غير العادية استطلاع رأي الهيئة في شأن أسلوب التقسيم ومشروع التقسيم التفصيلي وعلى الأخص الأصول والخصوم التي تخص كلاً من الشركات الناتجة عن التقسيم والقوائم المالية الافتراضية لكل شركة ناتجة عن التقسيم على أساس الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وإيرادات ومصروفات الأنشطة".

(٢) صحيفة أرقام الإماراتية من خلال الرابط:



هذه نقطة ضعف في النظام، فالإخطار يُعد خطوة جوهرية لضمان علم جميع الأطراف بالمقترح، وإغفال توضيح طريقة الإخطار قد يؤدي إلى نزاعات قانونية^(١). على سبيل المثال، إذا لم يُحدد بوضوح ما إذا كان الإخطار يجب أن يتم عبر البريد المسجل، أو البريد الإلكتروني، أو طرق أخرى معتمدة، قد يدعي أحد الأطراف أنه لم يُخطر بشكل صحيح، مما قد يعطل العملية برمتها. يجب أن تكون هناك إرشادات واضحة حول كيفية الإخطار لضمان وصول المعلومات لجميع الأطراف المتأثرة؛ إلا أنه يمكن تلافي ذلك باعتبار أن الإخطار قد تم إذا كان وفقاً للطرق المحددة في عقد التأسيس أو النظام الأساس للشركة^(٢). وفي ظل عدم تنظيم المشرع الكويتي للشروط والإجراءات والأوضاع الخاصة بانقسام الشركات وإحالاته لتنظيمها بالتنظيم الخاص بدمج الشركات نفسه فلا مناص من الرجوع إلى هذه القواعد، حيث تبين أن المشرع قد يلزم الشركة بإيداع مشروع الانقسام بالمركز الرئيس للشركة القاسمة قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بمدة لا تقل عن عشرة، أيام مع إخطار المساهمين أو الشركاء باستعمال الطريقة التي يتم بها الإعلان عن الجمعية العامة، ويعطى كل مساهم أو شريك الحق في الحصول على نسخة من المقترح^(٣). ويلاحظ أن هذا التنظيم يكتنفه الغموض، فهو مخصص لحالات الاندماج وليس لحالات الانقسام، مما يعزز الحاجة لتنظيم المسائل المتعلقة بتقسيم الشركات في النظام الكويتي.

وتأسيساً على ما سبق، في النظام السعودي يشير النص إلى إلزامية تزويد الشركاء والمساهمين بمقترح التقسيم قبل ٢١ يوماً من انعقاد اجتماع التصويت، باستخدام وسائل تقنية حديثة، أو أخرى منصوص عليها في عقد تأسيس الشركة. بينما يُعد هذا الإجراء إيجابياً من حيث إتاحة المعلومات للشركاء والمساهمين، فإن النص يُعاب عليه عدم تنظيمه الواضح لآلية الاعتراض وكيفية التعامل معها. عدم

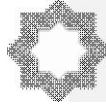
(١) للمزيد انظر

David Hess, Advanced Introduction to Corporate Compliance (Elgar Advanced Introductions series, Edward Elgar Publishing, 2024).

(٢) للمزيد انظر

Mark Arnold KC, Simon Mortimore KC, Company Directors: Duties, Liabilities, and Remedies, (Oxford University Press; 4th edition, 2024).

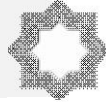
(٣) انظر البند رابعاً من المادة ١٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.



وجود توضيح حول طرق الاعتراض يشكل نقطة ضعف، إذ قد يؤدي إلى عدم تمكن الشركاء أو المساهمين من الطعن أو الاعتراض بشكل صحيح في حال وجود تحفظات على التقسيم. غياب هذه الآلية قد يفتح الباب أمام نزاعات قانونية لاحقة، ولتلافي ذلك ينبغي على المشرع السعودي تحديد آلية واضحة للاعتراض، بحيث تشمل إجراءات تقديم الاعتراضات، سواء كانت كتابية أو إلكترونية، وكيفية البت فيها، مع تحديد إطار زمني لرد الشركة أو الهيئة على هذه الاعتراضات. وفي السياق نفسه يحتاج المشرع الإماراتي إلى توضيح طرق الإخطار، مثل البريد الإلكتروني أو البريد المسجل، وضمان أن تكون هذه الطرق معتمدة رسمياً في القانون لتجنب أي نزاعات محتملة حول تسليم الإخطارات. ويمكن أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الطرق المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس، لتغطية كل الاحتمالات. وغني عن التكرار القول بأن المشرع الكويتي بحاجة إلى استحداث تنظيم خاص بانقسام الشركات، يوضح فيه شروط الانقسام، وإجراءات تزويد الشركاء والمساهمين بمقترح التقسيم، وآلية الاعتراض على التقسيم. كما يجب أن يتضمن هذا التنظيم إرشادات واضحة حول كيفية تقديم الاعتراضات وطرق البت فيها، إضافة إلى تنظيم عملية إبلاغ المساهمين بطرق تضمن وصول الإخطارات بشكل قانوني وسليم.

ثالثاً: نفاذ قرار التقسيم

بعد إتمام مرحلة الشركاء والمساهمين بمقترح التقسيم، يتم الانتقال إلى موعد التصويت على قرار التقسيم، وذلك وفقاً لما جاء في المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي. بعد إجراء التصويت والموافقة على قرار التقسيم، تبدأ المرحلة التالية، وهي مرحلة نفاذ قرار التقسيم، وهي تعتمد بشكل كبير على قيد التعديلات في السجل التجاري. في هذه المرحلة، يتم تعديل عقد تأسيس الشركة القاسمة أو نظامها الأساس، وتسجيل هذه التعديلات لدى السجل التجاري، إضافة إلى تسجيل الشركة الجديدة الناتجة عن التقسيم. وفقاً لنص المادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية، يُعد تاريخ القيد في السجل التجاري هو تاريخ نفاذ قرار التقسيم، ومن ثم يكتسب القيد في السجل التجاري قوة قانونية مهمة فيما يتعلق بنفاذ عملية التقسيم والآثار القانونية المترتبة عليها، فعند تسجيل الشركة في السجل التجاري، تكتسب الشركة الشخصية المعنوية، وتصبح قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل



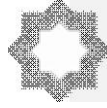
الالتزامات. كما أن التسجيل يُعد وسيلة لإشهار التعديلات وتأسيس الشركة الجديدة، مما يعني أن هذه المعلومات تصبح معلنة للجمهور، بما في ذلك الدائنين والمستثمرين. ووفقاً لهذا الإشهار، لا يمكن لأي طرف ثالث الادعاء بعدم معرفته بالتقسيم أو بالتعديلات، مما يعزز الشفافية ويحمي حقوق الأطراف المعنية.

يؤدي القيد في السجل التجاري أيضاً دوراً مهماً في حماية حقوق الدائنين، حيث يترتب على القيد انتقال الالتزامات والديون بشكل قانوني إلى الشركة الجديدة، مما يشكل ضماناً للدائنين ضد إنكار الالتزامات أو عدم ثبوتها. ويُعد هذا القيد أساساً قانونياً يمكّن الدائنين من المطالبة بحقوقهم من الشركة القاسمة أو الشركة الناتجة عن التقسيم، بناءً على البيانات المقيمة في السجل التجاري. كما أن القيد في السجل التجاري يوفر حصانة قانونية لعملية التقسيم، ويجعل الطعن في صحتها القانونية أمراً صعباً.

أما في القانون المصري فمن خلال نص المادة ٢٩٩ مكرر ٣ تصدر الهيئة موافقة على السير في إجراءات إصدار أسهم الشركة القاسمة بعد التعديل، والسير في إجراءات إصدار أسهم الشركة المنقسمة، بحث يُشار في السجل التجاري إلى تعديل رأس مال الشركة القاسمة وتقييد الشركة المنقسمة بالسجل التجاري بموجب الموافقة الصادرة عن الهيئة. وتضمن التشريع الإماراتي عند تنظيم تقسيم الشركات المساهمة العامة أيضاً شرط التسجيل بالقيد في السجل التجاري لنفاذ مقترح التقسيم ونشوء الشركة الجديدة وما يترتب على القيد من آثار قانونية^(١). وفي المقابل نجد أن المشرع الكويتي يحيل في هذا الشأن إلى التنظيم الخاص باندماج الشركات، ومن ثم تنتهي عملية الاندماج بالقيد في السجل التجاري مما يمكن من تطبيق الحكم نفسه على نفاذ عملية التقسيم، حيث يفترض أن تتم بعد قيد واقعة التقسيم في السجل التجاري ومن ثم نشوء الشخصية المعنوية الجديدة للشركة المنقسمة، ومن ثم تنتج الآثار القانونية التي يوجبها النظام بتمام التسجيل^(٢).

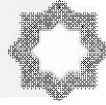
(١) انظر المادة رقم ٢٩٨ من القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن قانون الشركات التجارية.

(٢) انظر البند خامساً من المادة ١٣٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.



إن مرحلة قيد قرار التقسيم وإشهاره بالسجل التجاري مرحلة مهمة إذا ينتج عنها عدم إمكانية مطالبة الشركة المنقسمة بالديون والالتزامات التي عليها، إلا في حالة استمرارها في قيامها بنشاطها فيجوز للغير التمسك بوجودها بوصفها شركة واقعية^(١)، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه أحكام انقسام الشركات في النظام السعودي والقانون المصري.

(١) أسماء، الوافي، وياسمين، بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. مرجع سابق.

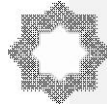


المبحث الثاني:

الآثار القانونية لانقسام الشركات

بعد إتمام جميع مراحل انقسام الشركة وفقاً لما ينص عليه النظام، تترتب مجموعة من الآثار القانونية التي تمس مختلف الأطراف ذات العلاقة. فآثار عملية الانقسام لا تقتصر على الشركة المنقسمة فقط، بل تمتد لتشمل الدائنين، والشركاء، والمساهمين، وحتى الشركات الناتجة عن الانقسام. فعند حدوث الانقسام تزول الشخصية المعنوية للشركة المنقسمة وتتحلل، مما يؤدي إلى انتهاء وجودها القانوني. ومع ذلك يظل مشروعها الاقتصادي قائماً وينتقل إلى الشركات الجديدة أو القائمة التي نشأت عن الانقسام. في هذه العملية، تنتقل الذمة المالية للشركة المنقسمة بما في ذلك أصولها وخصومها. وهذا يعني أن الشركات الناتجة عن الانقسام تتحمل ضمناً ديون الشركة المنقسمة، كما تكتسب حقوقها القانونية. وبالنسبة للشركاء، فإنهم يحتفظون بصفة الشركاء في الشركات الجديدة أو القائمة، ويحصلون على حصص أو أسهم فيها وفقاً لما تم الاتفاق عليه بينهم.

ونظراً لأهمية عملية الانقسام وما يترتب عليها من آثار تتعدى إلى أطراف أخرى من الغير، قام المنظم السعودي بوضع أحكام صارمة لتنظيم هذه العملية، بهدف الحفاظ على حقوق الغير، وكذلك حقوق الشركاء والمساهمين والدائنين. بناءً على ذلك، سيتناول هذا المبحث الآثار المترتبة على الانقسام على عدة مستويات: في المطلب الأول سنتناول تأثير الانقسام على التزامات الشركة التعاقدية، بينما سيخصص المطلب الثاني لبحث آثاره على حقوق الدائنين، أما المطلب الثالث فسيتناول تأثير الانقسام على حقوق المساهمين وحملة السندات.



المطلب الأول:

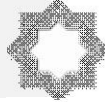
آثار الانقسام على التزامات الشركة

بعد إتمام عملية الانقسام، تنشأ آثار قانونية مهمة تؤدي إلى انحلال الشركة المنقسمة، ولا سيما في حالة الانقسام الكلي. في هذه الحالة تزول الشخصية المعنوية للشركة المنقسمة بالكامل، مما يعني انتهاء وجودها القانوني وكافة آثارها المرتبطة بهذا الوجود. ومع انقضاء الشركة، تنتقل جميع حقوقها والتزاماتها، بما في ذلك أصولها وخصومها، إلى الشركات الناتجة عن الانقسام أو إلى الشركة القائمة التي استوعبت هذه الأصول والتزامات.

لكن من الضروري التأكيد على أن انقضاء الشركة المنقسمة لا يعني تصفيتها كما يحدث في حالات الحل التقليدية للشركات. ففي الحالات العادية تصفية الشركة تعني إنهاء جميع أنشطتها وبيع أصولها لتسديد ديونها قبل توزيع المتبقي على الشركاء أو المساهمين. أما في حالة الانقسام فالعملية مختلفة تماماً؛ إذ تظل الذمة المالية للشركة المنقسمة قائمة، وإن كان تحت إطار قانوني جديد، حيث تنتقل كافة حقوق والتزامات الشركة المنقسمة إلى الشركات الناتجة عن الانقسام دون الحاجة إلى تصفية أصولها أو إيقاف أنشطتها.

في هذا السياق، فإن مشاريع الشركة التجارية لا تتوقف، بل تستمر من خلال الشركات الجديدة الناشئة كنتيجة للانفصال، ومن ثم تحل الشركات الناشئة محل الشركات المنحلة في تنفيذ عقودها واتفاقيتها التي كانت قائمة وقت الانقسام واستمرت إلى ما بعده، بما يعني أن هذه العقود والاتفاقيات تستمر في النفاذ مع تغيير الجهة المتعاقدة لتصبح من الشركات الناشئة عن الانفصال، وبذلك فإن الشركات الناتجة عن الانقسام تتحمل كافة الحقوق والتزامات المرتبطة بالشركة المنقسمة، بما في ذلك الديون والتزامات القانونية الأخرى، وذلك وفقاً لنسب تقاسم الذمة المالية بين هذه الشركات.

يتيح الانتقال السلس للسلس للحقوق والتزامات من الشركة المنقسمة إلى الشركات الناتجة استمرارية الأعمال التجارية دون أي تعطيل أو تأثير سلبي على الأطراف المعنية، مثل الدائنين والشركاء والعملاء. هذا يعني أن الانقسام لا يمثل نهاية للشركة من الناحية الاقتصادية، بل هو تحول في إطارها القانوني والإداري. الهدف من



هذا التحول هو تعزيز كفاءة العمليات أو تنويع الأنشطة؛ مما يمكّن الشركة من تلبية احتياجات السوق المتغيرة بشكل أفضل.

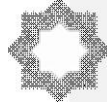
الانقسام يمنح الشركات الفرصة لإعادة هيكلة مواردها وعملياتها بطريقة تمكنها من مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة. على عكس عملية التصفية التقليدية، التي تؤدي إلى إنهاء الكيان القانوني للشركة وتوزيع أصولها، يوفر الانقسام مخرجاً استراتيجياً لاستمرارية النشاط التجاري تحت إطار جديد، مع ضمان بقاء المشروع الاقتصادي قائماً.^(١)

ومن ثم، الانقسام لا يؤدي إلى اختفاء الشركة من السوق، بل يتيح تحويلها إلى كيانات جديدة أو قائمة، مما يوفر مرونة أكبر في التعامل مع التحديات المالية أو الإدارية.

وتأكيداً لما سبق، جاء في نص المادة رقم ٢٣٣ من نظام الشركات السعودي ما يلي: "تكون الشركة الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محلّ التقسيم في حدود ما آل إليها وفقاً لقرار التقسيم...". يُستفاد من هذا النص أن الشركات الناشئة عن التقسيم تحل محل الشركة المنقسمة، ولكن في حدود ما نُقل إليها من حقوق والتزامات وفقاً لما تم الاتفاق عليه في قرار التقسيم. هذا يعني أن جميع حقوق والتزامات الشركة المنقسمة تنتقل إلى الشركات الجديدة الناتجة عن الانقسام، بشرط أن يكون الانقسام كلياً، حيث تشمل هذه الخلافة العامة كافة الالتزامات المترتبة على الشركة المنقسمة المنحلة، فتصرف إليها كافة الالتزامات السابقة أي كانت طبيعتها سواء كانت دَيْناً أو أصولاً أو عقوداً.

ويتبين أن هذا النوع من الخلافة العامة شبيهاً بخلافة الخلف العام لسلف، حيث تنتقل جميع الحقوق والالتزامات القانونية إلى الشركة الناشئة الجديدة وتعد قانوناً وواقعاً واستمراراً للشركة المنقسمة. ويلاحظ أن المنظم السعودي، رغم تنظيمه لعملية الانقسام لم يبين جميع صور الانقسام أو يتناول أحكامها. على سبيل المثال، لم يعالج المنظم صورة الانقسام المتبوع بالاندماج إلا الجوانب القانونية المنبثقة عن ذلك فيمكن معالجتها تأسيساً على مبدأ أن جميع الحقوق والالتزامات تنتقل من الشركات السلف إلى الخلف في حال الاندماج والانقسام، وهذا يعني أن الذمة المالية للشركة القاسمة المنحلة تنتقل بعد الانقسام إلى شركة أخرى كانت قائمة قبل

(١) أسماء، الوافي، وياسمين، بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. المرجع السابق. ص ٤٧-٤٨.



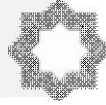
الانقسام، أو إلى شركة جديدة نتجت عن عملية الانقسام، ولا يترتب على الانقسام توقف أو قطع لهذه الحقوق والالتزامات^(١). ويعتبر ذلك ضماناً لحماية استقرار المعاملات التجارية، ولا يكبد الأطراف المتعاقدة الأخرى إعادة التفاوض حول ديونهم أو عقودهم أو اتفاقياتهم؛ لأن الشركات الناشئة الجديدة تصبح مسؤولة مسؤولية تامة عن تحمل هذه الالتزامات كما لو كانت الشركة المنحلة لا تزال قائمة. ورغم ذلك، أثرت تساؤلات حول مدى شمولية هذا التنظيم القانوني في حالة الانقسام المتبوع بالاندماج، وهي عملية يترتب فيها انقسام الشركة مع دمج كل الذمة المالية أو جزء منها في شركة أخرى قائمة. في هذا السيناريو، قد يبدو الموقف معقداً، لكن وفقاً للأحكام العامة، فإن المبادئ نفسها تنطبق: الشركة المستقبلية للذمة المالية الناتجة عن الانقسام، سواء كانت ناشئة عن الانقسام أو شركة قائمة، تخلف الشركة المنقسمة وتحمل مسؤولية جميع الحقوق والالتزامات.

وبناءً على ذلك، يتضح أن نظام الانقسام الذي نصت عليه المادة ٢٣٣ يُعد جزءاً رئيساً من منظومة إعادة هيكلة الشركات في النظام السعودي بما يمكن هذه الشركات من إعادة تنظيم أعمالها دون أن تفقد استمراريتها التجارية أو تعطل التزاماتها التعاقدية تجاه الغير. هذا الجانب يعكس حرص المنظم السعودي على إيجاد توازن بين مرونة إعادة الهيكلة وحماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة؛ مما يجعل عملية الانقسام أداة قانونية فعّالة للتطور المؤسسي والاقتصادي

وعالج المشرع المصري آثار عملية الانقسام في نص المادة ١٣٥ مكرر "ج" من فقرتها الأولى من القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٨، حيث نصت على أن: "تكون الشركات الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محل التقسيم، وتحل محلها حلوياً قانونياً فيما لها وما عليها، وذلك في حدود ما آل إليها من الشركة محل التقسيم وفقاً لما تضمنه قرار التقسيم، وذلك بما لا يخل بحقوق الدائنين"، وقد أضاف المشرع المصري نصاً آخر يتحدث فيه عن خلافة الشركة المنقسمة من خلال نص المادة ٢٩٩ مكرر ٥^(٢)

(١) الدليمي، أجياد ثامر نايف، والنعمي، شيماء فوزي أحمد (٢٠١٧). الآثار القانونية لانقسام الشركات: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية جامعة كركوك. المجلد ٦. العدد ٢٣. العراق. ص ١٣٩.

(٢) تنص المادة ٢٩٩ مكرر ٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري على أن: "تكون الشركات الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محل التقسيم، وتحل محلها حلوياً قانونياً فيما لها وما عليها وذلك في حدود ما آل إليها من الشركة محل التقسيم وفقاً لما تضمنه قرار التقسيم، ولا يترتب على التقسيم أي إخلال بحقوق الدائنين وحاملي سندات وصكوك التمويل التي أصدرتها الشركة قبل التقسيم، ويشترط السريان التقسيم الحصول على موافقة الدائنين



من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري التي احتفظ من خلالها بكلامه نفسه في نص المادة ١٣٥ مكرر "ج" مضيئاً فقط ما يترتب على الانقسام بخصوص حقوق الدائنين وحملة سندات وصكوك التمويل، وعليه فيفهم أن المشرع المصري اتخذ موقف المنظم السعودي نفسه بشأن خلافة الشركات الناشئة عن الانقسام للشركة المنقسمة، وذلك بأن الشركات التي تنتج عن الانقسام تنتقل لها خصوم وأصول الشركة المنقسمة، وتكون ملزمة بتحمل التزاماتها، أي تختصم وتخاصم ومن ثم تكون خلفاً عاماً للشركة المنقسمة. وأما الشركة التي تندمج بعد الانقسام فهي أيضاً تكون خلفاً عاماً للشركة المنقسمة، وذلك دوماً بمراعاة مع تم الاتفاق عليه بين دائني الشركة وشركائها ومساهميها.

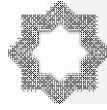
وألزم المشرع الكويتي الشركة المنقسمة كنتيجة لعملية الانقسام بأن تحل محل الشركة المنقسمة حلوياً قانونياً وذلك في حدود ما ينتقل إليها^(١)، ويلاحظ أنه ينسجم مع الأحكام الواردة في النظام السعودي بهذا الشأن. وفي السياق نفسه عالج المشرع الإماراتي هذا الأمر بإحلال الشركة الناتجة عن التقسيم محل الشركة المنقسمة في جميع حقوقها والتزاماتها وذلك في حدود ما آل إليها؛ إلا أن يسمح بالاستثناء من ذلك حال وجود اتفاق مع الدائنين كأن تتم تسوية هذه الديون بشكل أو بآخر دون انتقالها للشركة الجديدة^(٢).

وتجدر الإشارة بأن الشركات أثناء قيامها بنشاطها مُلزمة بأن تقوم بعدة معاملات تجارية وذلك حتى تضمن السير الحسن لأعمالها، فتعقد الشركة عقوداً مختلفة مع أطراف متعددة في سبيل قضاء حاجاتها، ولا يهم نوع هذه العقود فما دام للشركة الشخصية المعنوية يمكنها إبرام أي عقد لصالحها، والأمر نفسه ينطبق على الشركات التي تمر بعملية الانقسام، فالشركة المنقسمة بطبيعة الحال لديها تعاملات مسبقة وعقود مبرمة سواء عقود إيجار أو عقود العمل التي تبرمها مع عمالها أو غيرها من العقود المسماة وغير المسماة، وإعمالاً لمبدأ النقل

وحاملي سندات وصكوك التمويل التي أصدرتها الشركة على التقسيم قبل السير في إجراءات التقسيم، وذلك بما لا يخل بحقوق حملة السندات وحقوق الدائنين وفقاً لأحكام المادتين رقمي (٢٩٧) و(٢٩٨) من هذه اللائحة".

(١) انظر المادة رقم ٢٦٤ من قانون الشركات الكويتي في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٢) انظر المادة رقم ٢٩٤/٣ من القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن قانون الشركات التجارية.



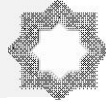
الكامل للذمة المالية، فإن العقود التي أبرمتها الشركة المنقسمة تنتقل إلى الشركات الناشئة عن الانقسام، ويختلف تطبيق هذه القاعدة من عقد لآخر كل حسب طبيعته وخصائصه^(١).

وأخيراً يتبين أن النظام السعودي والتشريعات المقارنة تنظم عملية انتقال الحقوق والالتزامات من الشركة القاسمة إلى الشركات المنقسمة، بما يضمن استمرار الأعمال دون الحاجة إلى التصفية. ترث الشركات الناشئة جميع العقود والديون والالتزامات الخاصة بالشركة الأصل. ويضمن النظامان القانونيان السعودي والمصري، إلى جانب قانوني الكويت والإمارات، أن هذا الانتقال يتم دون أي تأثير سلبي على الدائنين أو الأطراف المتعاقدة. يؤدي مبدأ "الخلافة العامة" دوراً رئيساً في حماية حقوق جميع الأطراف، حيث تتحمل الشركات الجديدة المسؤولية الكاملة عن التزامات الشركة المنقسمة. يُعد هذا النهج أداة قانونية فعّالة لإعادة هيكلة الشركات بطريقة تضمن استمرار النشاط التجاري، وتمكن الشركات من التكيف مع التحديات الاقتصادية والإدارية دون تعطيل استمراريتها.

ومع أن هذا قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية، إلا أن الواقع العملي قد يكون أكثر تعقيداً، فعلى سبيل المثال قد تواجه عقبات قانونية أو إدارية تحول دون تحقيق الانتقال المنشود، خاصة فيما يتعلق بحقوق الدائنين وأصحاب العقود. كما أن جميع هذه التشريعات المقارنة لم تتضمن أي أحكام لتنظيم عمليات انتقال الحقوق والالتزامات عبر الحدود، كما هو الحال في انقسام شركات عابرة للحدود^(٢).

(١) أسماء، الوافي، وياسمين، بهلول. النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. المرجع السابق. ص ٥٦-٥٧.

(2) B. N. Ramesh. Cross Border Mergers and Acquisition, (Routledge India; 1st, 2023)P. 79. and Gajanan Shirke, Business Acquisitions Corporate Mergers, Absorption and Restructuring, (Notion Press, 2023). P. 279.



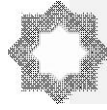
المطلب الثاني:

أثار الانقسام على حقوق الدائنين

ما يميز عملية الانقسام للشركات هو أن نقل الذمة المالية للشركة المنقسمة إلى الشركات الناشئة عن الانقسام أو الشركات الموجودة سابقاً لا يقتصر على أصول الشركة فقط، بل يشمل أيضاً خصومها. بذلك، تتحمل الشركات التي تستقبل أجزاء من الذمة المالية المنقسمة التزامات الشركة القاسمة. وكما ذكر سابقاً، فإن هذه الشركات الناشئة أو الموجودة سابقاً تُعد خلفاً عاماً للشركة المنقسمة.

نظراً لأهمية عملية الانقسام وتأثيرها على الدائنين، أدرك المنظم السعودي ضرورة توفير الحماية لحقوق الدائنين لضمان عدم تعرضهم لأي تحايل من قبل الشركة المنقسمة. وقد تجلّى هذا الحرص في نصوص نظام الشركات الجديد ولائحته التنفيذية. بالرجوع إلى نص المادة ٢٣٣ من نظام الشركات السعودي، التي تنص على: "ومع ذلك، يكون لدائني الشركة محل التقسيم مطالبة الشركتين أو الشركات الناشئة عن التقسيم بأداء الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة محلّ التقسيم، وتكون الشركتان أو الشركات مسؤولة بالتضامن عن أداء تلك الديون والالتزامات؛ وذلك فيما عدا الحالات التي يتم فيها الاتفاق مع الدائنين على انتقال حقوقهم في المطالبة إلى الشركة الناشئة عن التقسيم التي آلت إليها الديون والالتزامات".

من خلال استقراء هذا النص، يتضح أن المنظم السعودي أعطى للدائنين الحق في مطالبة الشركات الناشئة عن الانقسام بالديون والالتزامات التي كانت ملقاة على عاتق الشركة المنقسمة، وذلك لأن ذمتها المالية قد انتقلت وتوزعت بين الشركات الجديدة. ولم يشترط المنظم أن تكون المطالبة بأداء الدين مقتصره على الشركة التي انتقل إليها هذا الدين؛ بل يحق للدائنين مطالبة أي شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم، وهي ملزمة بأداء هذا الدين. المنظم أشار بشكل صريح في نص المادة إلى أن الشركات الناشئة عن التقسيم تكون مسؤولة بالتضامن عن أداء ديون والتزامات الشركة المنقسمة. ومع ذلك، يتيح القانون إمكانية وجود اتفاق مسبق مع الدائنين يقضي بأن الشركة الناشئة عن الانقسام تكون مسؤولة عن جزء



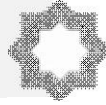
معين من ديون الشركة فقط، بحيث تتحمل المسؤولية تجاه الدائنين الذين انتقلت إليهم ديونهم والتزاماتهم، ولا تكون مسؤولة عن جميع الديون والالتزامات^(١). هذا ما أكدته النص في قوله: "وذلك فيما عدا الحالات التي يتم فيها الاتفاق مع الدائنين على انتقال حقوقهم في المطالبة إلى الشركة الناشئة عن التقسيم التي آلت إليها الديون والالتزامات." كما يحق للدائنين حق الاعتراض حسب ما يقضي- به النظام. من خلال نص المادة ٢٣٣ من نظام الشركات السعودي، يتضح أن المنظم وضع آليات واضحة لضمان حماية حقوق الدائنين في حالة انقسام الشركات. يتجلى ذلك في النقاط التالية: مبدأ التضامن بين الشركات الناشئة، حيث ألزم المنظم الشركات الناشئة عن التقسيم بالتضامن في تحمل التزامات الشركة المنقسمة. هذا التضامن يوفر للدائنين ضماناً قوية تمكنهم من مطالبة أي شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم بالديون، ما يعزز حماية حقوقهم. وفي حال تعذر السداد من شركة معينة، يمكنهم التوجه إلى الشركات الأخرى^(٢).

يلاحظ أن النظام يسمح للشركات والدائنين بالتوصل إلى اتفاقات خاصة حول كيفية توزيع الديون والالتزامات على الشركات الناشئة عن التقسيم. هذا يعطي مرونة للطرفين لتحديد كيفية إدارة الديون بشكل أكثر تخصصاً، خاصة في الحالات التي قد تكون فيها الديون معقدة أو موزعة بين عدة جهات. يعطي النظام للدائنين حق الاعتراض على عملية التقسيم إذا رأوا أنها قد تضر- بحقوقهم. هذا يضمن أن تكون حقوق الدائنين محفوظة، ويمنع أي تجاوزات قد تحدث خلال عملية الانقسام.

على الرغم من الإيجابيات الواضحة في تنظيم المنظم السعودي لعملية انتقال الديون والالتزامات في حالة انقسام الشركات، إلا أن هناك بعض الجوانب القانونية التي قد تعيق تطبيق مبدأ التضامن من الناحية العملية، ومع ذلك لا يمكن

(١) عبد الهادي محمد الشهري وعادل عبد الرحمن الشمري، الضمانات العامة والاتفاقية لدائني شركة الشخص الواحد في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة بالقانون الكويتي. المجلة القانونية، مج ١١، ٨٤، ٢٤١٧ - ٢٤٥٤، ٢٠٢٢.

(2) Andrew Kea, Company Directors' Liability and Creditor Protection, Contemporary Commercial Law, (Informa Law from Routledge; 1st edition, 2023). P. 23.



الطعن في تعزيز هذا المبدأ لحماية حقوق الدائنين. كما أن وجود مبدأ التضامن قد يشكل عبئاً مالياً على الشركات الجديدة التي قد لا تكون لديها القدرة المالية الكافية لتحمل الديون الكبيرة المنتقلة إليها^(١). ومن جانب آخر وبالرغم من سعي المنظم لحماية حقوق الدائنين إلا أن تبني إجراءات مشددة قد يفضي- إلى عزوف الشركات عن الدخول في عمليات الانقسام، ومن ثم عدم الاستفادة من المزايا القانونية والاقتصادية التي تنتج عنها ولا سيما إذا كانت الديون ثقيلة ولم يتم التوصل لاتفاقيات تسوية مرنة مع الدائنين.

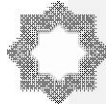
ويلاحظ أنه وبالرغم أن النظام يسمح بعمل اتفاقات خاصة بين الشركات والدائنين لتسوية الديون أو إعادة جدولتها، إلا أن هذا مرهون بموافقة الدائنين، بحيث إن عملية الانقسام قد تتعثر أو تصعب في حال عدم حصول الاتفاق، ومن ثم قد يكون من الأفضل أن يوفر النظام مزيداً من المرونة، ويأتي بحلول مبتكرة لمعالجة الديون، وخلق توازن بين حقوق الدائنين ومصالح الشركات. كما يلاحظ أيضاً أن النظام حصر حمايته للدائنين ولم يمدّها لغيرهم من الأطراف الأخرى كالمستثمرين وموظفي الشركة الناشئة حال تعثرها المالي جراء عملية الانقسام.

عند الرجوع إلى القانون المصري، نجد أن المشرع المصري قد تبني أيضاً مبدأ حماية حقوق الدائنين في حالة انقسام الشركات، وذلك بهدف ضمان عدم تعرضهم لأي خسائر أو تلاعب قد ينتج عن عملية التقسيم. ويظهر هذا التوجه بوضوح في نصوص القانون المصري، وعلى وجه الخصوص في المادة ١٣٥ مكرر "ج"، التي تنص على أن: "تكون الشركات الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محل التقسيم، وتحل محلها قانونياً فيما لها وما عليها، وذلك في حدود ما آل إليها من الشركة محل التقسيم وفقاً لما تضمنه قرار التقسيم، وذلك بما لا يخل بحقوق الدائنين".

وبالنظر أيضاً إلى نص المادة ٢٩٩ مكرر ٥ من اللائحة التنفيذية، نجد أن المشرع المصري قد أكد على المبدأ نفسه^(٢)، ويتضح أن المشرع المصري وضع ضمانات

(١) عبد الهادي محمد الشهري وعادل عبد الرحمن الشمري، مرجع سابق، ٢٠٢٢.

(٢) حيث نصت المادة على أن: "تكون الشركات الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محل التقسيم، وتحل محلها حلوياً قانونياً فيما لها وما عليها، وذلك في حدود ما آل إليها من الشركة محل التقسيم وفقاً لما تضمنه قرار التقسيم، ولا يترتب على التقسيم أي إخلال بحقوق



واضحة لحماية حقوق الدائنين في حالة انقسام الشركات. تتمثل هذه الضمانات في نقل كافة الحقوق والالتزامات التي كانت على الشركة المنقسمة إلى الشركات الناشئة عن التقسيم، حيث تحل هذه الشركات محل الشركة الأصل فيما يتعلق بالديون والالتزامات المالية. هذا يعني أن ذمة الشركة المالية، بما فيها من أصول وخصوم، تنتقل إلى الشركات الجديدة الناشئة عن عملية الانقسام، مما يجعلها مسؤولة عن سداد ديون الدائنين.

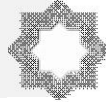
لكن يلاحظ هنا فرق بين القانون المصري ونظيره السعودي، فبينما نص المنظم السعودي بشكل صريح على مبدأ التضامن بين الشركات الناشئة عن التقسيم في سداد الديون والالتزامات، لم يتطرق المشرع المصري إلى هذا المبدأ بشكل واضح لأنه يمكن أعمال مبدأ التضامن بين المدينين بدير تجاري حيث أنه من المبادئ المقررة في القانون المصري دون حاجة لنص.

وتبين أن المشرع الكويتي والإماراتي لم يوفر الحماية المشددة التي وفرها المنظم السعودي حيث لا توجد في التشريعين نصوص تعطي الحق للدائنين بمطالبة أي من الشركتين بديونهم، كما أن كلا التشريعين جاء خالياً من حماية حقوق الدائنين بالمسؤولية التضامنية بين الشركتين.

يتضح أن المشرع الكويتي والإماراتي لم يوفر الحماية المشددة التي أقرها المنظم السعودي فيما يتعلق بحقوق الدائنين في حالة انقسام الشركات. ففي حين أن النظام السعودي يتضمن نصوصاً واضحة تمنح الدائنين الحق في مطالبة أي من الشركات الناشئة عن الانقسام بديونهم، لم ينص التشريعين الكويتي والإماراتي على مثل هذه الحماية. بعبارة أخرى، يفتقر كلا النظامين القانونيين في الكويت والإمارات إلى مبدأ المسؤولية التضامنية بين الشركات الناشئة عن التقسيم، مما يضعف من قدرة الدائنين على ضمان استرداد ديونهم بشكل شامل.

في التشريع الكويتي، لا توجد نصوص تعطي الدائنين الحق في مطالبة أي من الشركات الناشئة عن الانقسام بديونهم بشكل مستقل، بل ترتبط مسؤولية كل شركة

الدائنين وحملة سندات وصكوك التمويل التي أصدرتها الشركة قبل التقسيم. ويشترط لسريان التقسيم الحصول على موافقة الدائنين وجماعة حملة السندات وصكوك التمويل التي أصدرتها الشركة المنقسمة على التقسيم قبل السير في الإجراءات".



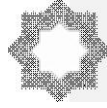
بالجزء من الذمة المالية الذي تم نقله إليها بعد الانقسام. هذا قد يؤدي إلى إشكاليات في حال كانت الشركة التي انتقل إليها الدين غير قادرة على السداد، إذ سيُحرم الدائنون من فرصة استرداد حقوقهم من الشركات الأخرى التي قد تكون في وضع مالي أفضل^(١).

أما في النظام الإماراتي، فإنه على الرغم من وضوح التنظيم القانوني لانقسام الشركات وتوزيع الأصول والخصوم، إلا أنه لا يتضمن آليات حماية مشابهة لتلك التي نص عليها النظام السعودي، خصوصاً فيما يتعلق بمنح الدائنين حق المطالبة بالتضامن. غياب هذا المبدأ قد يعرض الدائنين لخطر فقدان حقوقهم، خاصة في حال كانت الشركة المنقسمة مدينة بمبالغ ضخمة لا يمكن للشركة الجديدة تحملها بمفردها.

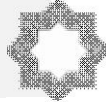
في المقابل، قدم النظام السعودي إطاراً قانونياً شاملاً يضمن حماية حقوق الدائنين بشكل أفضل، حيث نص على مبدأ المسؤولية التضامنية بين الشركات الناشئة عن الانقسام، مما يتيح للدائنين مطالبة أي من الشركات الناشئة بديونهم بغض النظر عن الجزء الذي انتقل إليها من الأصول أو الالتزامات. هذا المبدأ يوفر للدائنين حماية قوية تضمن لهم استرداد حقوقهم في حال تعثر إحدى الشركات عن الوفاء بالتزاماتها. إضافة إلى ذلك، منح النظام السعودي حق الاعتراض للدائنين على عملية الانقسام، مما يتيح لهم التدخل في الإجراءات في حال كانت تلك العملية قد تؤثر سلباً على قدرتهم على تحصيل ديونهم. هذه الآلية تمنح الدائنين دوراً فعالاً في العملية، وتجعلهم شركاء في ضمان سير الانقسام بشكل لا يؤثر على مصالحهم.

رغم الحماية المتينة التي يوفرها النظام السعودي، إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام قد يواجه بعض التحديات. من أبرز هذه التحديات التعقيدات المرتبطة بمبدأ التضامن، حيث قد يؤدي إلى نزاعات بين الشركات الناشئة حول توزيع الالتزامات والديون.

(١) انظر مهند أحمد المفتي، أثر الاندماج على الدائنين العاديين والمدنيين في القانون السوداني والتشريعات الدولية. مجلة الشريعة والقانون، ع ١، ٢٠١٠-٢٠١١. ٢٠٢٢.



في الختام، يتبين أن النظام السعودي يتفوق على نظرائه الكويتي والإماراتي والمصري في حماية حقوق الدائنين خلال عملية انقسام الشركات. من خلال إلزام الشركات الناشئة بالتضامن في سداد الديون ومنح الدائنين حق الاعتراض. يقدم النظام السعودي نموذجًا أكثر توازنًا يحمي مصالح الأطراف المتضررة بشكل فعال، ورغم أن هذا النظام قد يواجه بعض التحديات في التطبيق العملي، إلا أنه يمثل خطوة متقدمة نحو تعزيز استقرار السوق وضمان حقوق الدائنين في هذا الشأن.



المطلب الثالث:

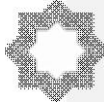
آثار الانقسام على حقوق الشركاء والمساهمين وحملة السندات

يتبين من العودة إلى النصوص النظامية التي تنظم انقسام الشركات أن المنظم السعودي لم يتطرق بشكل صريح إلى حقوق حملة السندات أو الصكوك التمويلية، ولم يقرّ لهم أي حماية خاصة منفصلة، إلا أنه بالنظر إلى وضعهم كدائنين للشركة، تنطبق عليهم الأحكام نفسها التي تطبق على باقي دائني الشركة وفقاً لأحكام نظام الشركات، ومن ثم فإن الشركات الناشئة عن عملية الانقسام تكون مسؤولة عن ديونهم وضمن الوفاء بالتزامات الشركة الأصل تجاههم. بمعنى آخر تتحمل هذه الشركات الناشئة المسؤولية بالتضامن عن ديون الشركة المنقسمة والتزاماتها بشكل عام. ولكن كما هو الحال مع الدائنين الآخرين، يمكن أن يتم التوصل إلى اتفاق خاص بين حملة السندات والشركات المعنية، يقضي بعدم تضامن الشركات الناشئة، بحيث يتم استيفاء ديونهم من الشركة التي آلت إليها هذه الديون بشكل مباشر، دون إلزام الشركات الأخرى بمسؤولية مشتركة^(١).

ويستند هذا التوجه إلى ما نصت عليه المادة ٢٣٣ من نظام الشركات السعودي، التي تنظم المسؤولية التضامنية بين الشركات الناشئة عن التقسيم تجاه الدائنين، وتتيح لهم الاتفاق على استثناءات خاصة من هذا التضامن. بعبارة أخرى، يمكن أن تتفق الشركات والدائنون على أن تكون المسؤولية محدودة على الشركة التي تنتقل إليها الالتزامات فقط، وهو ما يعزز من مرونة التعامل بين الأطراف المعنية.

أما بالنسبة إلى المساهمين، وكما تمت الإشارة إليهم سابقاً، فإنه يحصل كل من الشركاء والمساهمين على حصص أو أسهم في الشركات الناشئة عن الانقسام أو الشركات الموجودة مسبقاً، وبالنسب نفسها التي كانت لديهم في الشركة المنقسمة، إلا في حال تم الاتفاق على تعديل تلك النسب أو نقلها إلى أطراف أخرى. هذا يعني أن المساهمين والشركاء يحتفظون بصفاتهم مساهمين أو شركاء، ولكن في الكيانات الجديدة الناشئة عن التقسيم أو في الشركات التي استوعبت هذه الأصول

(١) جبار هادي مطلوب سيد مهدي كاري، وصادقي، محمد. ميرداداشي، الضمانات القانونية للشريك في القانون العراقي والإماراتي. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ٧٨٤-١٤٨١٤٨، ٢٠٢٤.



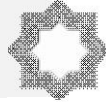
والالتزامات^(١)، وهذا الحق محفوظ بموجب نظام الشركات السعودي، مما يمنحهم حماية قانونية تامة لحقوقهم في الملكية وحصصهم المالية. وقد أكد المنظم السعودي هذا التوجه من خلال المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي، حيث نصت الفقرة الثانية على أنه: "يمنح الشركاء أو مساهمو الشركة محل التقسيم حصصاً أو أسهماً في الشركة الناشئة عنه بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس مال الشركة محل التقسيم، ما لم يتفقوا على إعادة تقسيم الحصص أو الأسهم فيما بينهم أو مع غيرهم". يهدف هذا النص إلى الحفاظ على حقوق المساهمين والشركاء من خلال منحهم حصصاً في الكيانات الجديدة الناشئة بالنسب نفسها التي كانت لديهم في الشركة الأصل، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق على تعديل تلك النسب.

إدراج هذه الفقرة من قبل المنظم السعودي يأتي في إطار الضوابط القانونية اللازمة لضمان عملية التقسيم بشفافية وحماية حقوق المساهمين والشركاء. هذه الضوابط تحول دون أي محاولة للتحايل أو المساس بحقوق المساهمين، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الحصص والأسهم في الشركات الناشئة. في الوقت نفسه، أجاز النظام للأطراف الاتفاق فيما بينهم على تعديل تلك النسب أو نقلها إلى أطراف أخرى، وذلك استناداً إلى مبدأ (العقد شريعة المتعاقدين)، الذي يمنح الأطراف الحرية في تعديل شروط الاتفاق طالما كان ذلك بموافقتهم.

ويتبين أنه بالرغم من أن حملة السندات يُعاملون كدائنين وفقاً للنصوص النظامية، إلا أن غياب نص صريح يفصل في حماية حقوقهم قد يترك مجالاً لبعض الغموض القانوني. حملة السندات والصكوك التمويلية يتمتعون بوضع خاص عن باقي الدائنين، حيث ترتبط التزاماتهم عادة بمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات طويلة الأمد؛ لذلك فمن الأفضل أن ينص النظام بشكل صريح على حقوقهم ويوفر لهم حماية واضحة، بدلاً من الاعتماد على التعريف العام للدائنين^(٢).

(١) آلآء يعقوب يوسف، الحماية القانونية للمساهم في الشركة المستهدفة بعرض الاستحواذ الودي: دراسة تحليلية في القانون الإماراتي. مجلة الشريعة والقانون، مج ٣٥، ع ٨٦٤، ٧٩ - ١٤٠، ٢٠٢١.

(2) Philip Gavin, 'Corporate Viability and the Duty to Consider the Interests of Creditors in the United Kingdom and the European Union', 35, European Business Law Review, Issue 5, pp. 627-650, 2024.



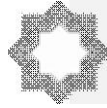
ويتبين أيضاً أن النظام السعودي يوفر حماية قوية لحقوق المساهمين والشركاء من خلال ضمان حصولهم على حصص أو أسهم في الشركات الناشئة بالنسب بنفسها التي كانوا يمتلكونها في الشركة المنقسمة. هذا يعزز من حقوق الملكية ويمنع تلاعب المساهمين في تقسيم الحصص. إلا أنه لم يورد كيفية التعامل مع النزاعات المحتملة بين المساهمين أو كيفية حماية حقوق المساهمين الصغار في حال كان هناك تفاوت في القوة الاقتصادية بين المساهمين. قد يؤدي غياب هذه التفاصيل إلى حالات استغلال أو تهميش للمساهمين الصغار في الشركات الناشئة^(١).

بينما يوفر النظام السعودي حماية شاملة لحقوق الدائنين والمساهمين في سياق عمليات انقسام الشركات، إلا أن هناك جوانب تحتاج إلى تحسين وتفصيل. إضافة نصوص صريحة لحماية حملة السندات وتعزيز حماية المساهمين الصغار وتوضيح آليات التعامل مع التعثر المالي قد تساهم في تقوية النظام وتوفير حماية شاملة لجميع الأطراف المعنية.

في المقابل، نلاحظ أن المشرع المصري، على عكس المنظم السعودي، أشار بشكل واضح وصريح إلى حقوق حملة السندات وصكوك التمويل من خلال نص المادة ٢٩٩ مكرر ٥. هذه المادة تنص على أنه "لا يترتب على التقسيم أي إخلال بحقوق الدائنين وحملة السندات وصكوك التمويل التي أصدرتها الشركة قبل التقسيم، ويشترط سريان التقسيم الحصول على موافقة الدائنين وجماعة حملة السندات وصكوك التمويل قبل السير في إجراءات التقسيم". هذا النص يوضح أن المشرع المصري قد كفل حقوق حملة السندات وصكوك التمويل بشكل خاص، وحظر المساس بحقوقهم خلال عملية التقسيم. كما أكد أن هذه العملية لا يمكن أن تتم دون الحصول على موافقتهم الصريحة، ما يعزز من قوة موقفهم في حماية استثماراتهم ويعطيهم دوراً فعالاً في الإشراف على عملية التقسيم.

من خلال نص المادة، يتبين أن المشرع المصري لم يكتفِ فقط بالإشارة إلى حقوق الدائنين بشكل عام، بل خصّ حملة السندات وصكوك التمويل بحماية خاصة، حيث نص على وجوب موافقتهم قبل السير في عملية التقسيم. هذا الإجراء

(١) جعفر كاظم الموازي ولفته، حسن علوان لفته، الحماية القانونية لأقلية المساهمين في الشركة القابضة: دراسة مقارنة. مجلة أبحاث ميسان، مج ١٧، ٣٤٤، ١٦٢ - ١٩١، ٢٠٢١.

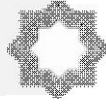


يعكس حرص المشرع على الحفاظ على حقوقهم ومنع تعرضهم لأي ضرر مالي أو قانوني. كما أن هذه الموافقة تُعتبر آلية رقابية مهمة تمنح حملة السندات قدرة على التدخل في حال رأوا أن عملية التقسيم قد تؤثر سلباً على مصالحهم المالية. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن لحملة السندات وصكوك التمويل المطالبة بتسديد سنداتهم بعد انقسام الشركة، لأن الأحكام العامة في القانون المصري تقضي- بأن تسديد السندات يكون عند انقضاء الشركة أو بمبادرة من الشركة بعد انتهاء الأجل المحدد في القانون. وبما أن انقسام الشركة لا يؤدي إلى انقضائها، فإن ذمتها المالية تنتقل إلى الشركات الناشئة عن التقسيم، مما يعني أن التزامات الشركة المنقسمة تستمر بها الشركات الجديدة، مما يضمن استمرارية حقوق حملة السندات في الحصول على مستحقاتهم^(١).

فيما يتعلق بحقوق المساهمين والشركاء، فقد أشار المشرع المصري في المادة ١٣٥ مكرر "ب" من القانون رقم (٠٤) لسنة ٢٠١٨، المعدل لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة، إلى ضرورة صدور قرار التقسيم من الجمعية العامة غير العادية أو من جماعة الشركاء، حسب الأحوال، وبأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال. هذا الإجراء يمثل حماية قانونية لحقوق المساهمين والشركاء، حيث لا يمكن اتخاذ قرار بالتقسيم دون موافقة أغلبية كبيرة منهم، مما يضمن أن تكون العملية معتمدة على إجماع أو شبه إجماع من الأطراف المعنية.

كما أن النص يتطلب أن يتضمن قرار التقسيم جميع التفاصيل المتعلقة بعدد المساهمين والشركاء وأسمائهم، إضافة إلى نصيب كل منهم في الشركات الناتجة عن التقسيم. هذا الإجراء يعزز من شفافية العملية ويحمي حقوق المساهمين من التلاعب أو الاستغلال، حيث يكون لكل مساهم أو شريك حصة واضحة ومعروفة في الشركات الجديدة. وعلى الرغم من أن المشرع المصري لم يشترط أن تكون نسب الحصص أو الأسهم في الشركات الناتجة عن الانقسام متساوية مع النسب في الشركة المنقسمة، فإنه ترك المجال مفتوحاً للمساهمين والشركاء للتفاوض والاتفاق على نسب الحصص وفقاً لما يسمح به القانون.

(1) Nguyen, Dinh Trung and Pham, Thu Phuong and Tran, Anh and Zurbruegg, Ralf, The Dynamic Effects of Debtor Bankruptcy on Unsecured Creditors' Stock Forthcoming at the Journal of Financial Stability, 2024

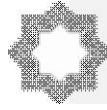


من الواضح أن المشرع المصري يسعى لتحقيق توازن بين حماية حقوق حملة السندات والمساهمين من جهة، ومنح الأطراف المعنية مرونة كافية للتفاوض حول نسب الحصص والأسهم في الشركات الناشئة عن التقسيم. هذه المرونة التفاوضية تمنح المساهمين والشركاء القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ بعد عملية التقسيم، مما يعزز من قدرة الشركات على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة.

عند مقارنة التشريعات الكويتية والإماراتية مع التشريعات المصرية والسعودية، نجد أن المشرع الكويتي والإماراتي لم يقدم تنظيمًا واضحًا ومحددًا فيما يتعلق بحماية حقوق حملة السندات وصكوك التمويل والمساهمين في حالة انقسام الشركات بالرغم من اعتراف المشرع الكويتي بحق المساهمين في الاعتراض على قرار التقسيم^(١). هذا الغياب في التنظيم يثير العديد من التحديات المحتملة، حيث يمكن أن يواجه هؤلاء الدائنون خطر فقدان حقوقهم أو التأثير سلبًا بتقسيم الشركة. على الرغم من أن النظام القانوني العام قد يمنحهم بعض الحماية باعتبارهم دائنين للشركة، إلا أن غياب نصوص صريحة يمكن أن يخلق فراغًا قانونيًا يؤدي إلى عدم وضوح كيفية حماية حقوقهم في ظل عمليات التقسيم. كما أن غياب تنظيم واضح لحقوق حملة السندات وصكوك التمويل في التشريعات الكويتية والإماراتية قد يؤثر سلبًا على جاذبية البيئة الاستثمارية. المستثمرون، وخاصة الأجانب، قد يترددون في الاستثمار في أدوات تمويلية مثل السندات وصكوك التمويل إذا لم تكن هناك حماية قانونية قوية لحقوقهم في حالة حدوث تغييرات هيكلية كبيرة مثل انقسام الشركات.

كما سبق ذكره، يحتفظ المساهمون أو الشركاء بوضعهم شركاء أو مساهمين في الشركات الناشئة عن الانقسام، مع الحفاظ الكامل على حقوقهم دون أن تمس. من هذه الحقوق: حقهم في المشاركة في إدارة الشركة، مثلهم مثل باقي المساهمين أو الشركاء في الشركات الجديدة، ومن ثم فإنهم يتمتعون بحق التصويت وحضور اجتماعات الجمعية العامة، سواء كانت هذه الاجتماعات عادية أو غير عادية. وفيما يتعلق بالشركات التي تتخذ شكل شركة مساهمة، لا يمثل هذا الأمر إشكالية، حيث إن الجمعية العامة تتألف أساسًا من جميع المساهمين. إلا أن الإشكال قد يظهر

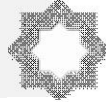
(١) انظر المادة رقم ٢٦٤ من قانون الشركات الكويتي في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦.



عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في إدارة مجلس الإدارة، وخاصة في حالات الانقسام المرتبط بالاندماج، أي عندما تنتقل الذمة المالية إلى شركة قائمة مسبقاً^(١). يتضح أن المنظم السعودي لم يقدم حماية خاصة لحملة السندات أو الصكوك التمويلية، بل يعاملهم بوصفهم دائنين للشركة مع تحمل الشركات الناشئة عن الانقسام مسؤولية ديون الشركة بالتضامن. بالمقابل فإن المشرع المصري تناول حقوق حملة السندات بشكل مباشر في المادة ٢٩٩ مكرر ٥، مشروطاً موافقتهم على عملية التقسيم؛ مما يوفر لهم حماية قوية. بالنسبة للمساهمين فقد نصت التشريعات السعودية والمصرية على ضمان حصولهم على حصص في الشركات الناشئة بالنسب نفسها، مع إمكانية تعديل هذه النسب بالاتفاق. ومع ذلك يحتاج النظام السعودي إلى توضيح كيفية التعامل مع النزاعات بين المساهمين وحماية المساهمين الصغار. وعلى النقيض من ذلك تعاني التشريعات الكويتية والإماراتية من غياب تنظيم واضح لحماية حملة السندات، مما قد يؤدي إلى ضعف حماية حقوق الدائنين ويؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية.

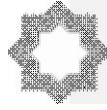
(١) حسين الغشامي، حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ١٩(٤)، ١١٧-١٤٤، ٢٠٢٢. انظر أيضاً

Dinh Trung Nguyen, Thu Phuong Pham, Ngoc Anh Tran, Ralf Zurbruegg, The dynamic effects of debtor bankruptcy on unsecured creditors' stock liquidity, Journal of Financial Stability, Volume 74,



الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع انقسام الشركات في نظام الشركات السعودي وما يترتب عليه من آثار قانونية، حيث تمت معالجة ذلك في بحثين رئيسيين يتناولان عملية انقسام الشركات من جوانبها المفاهيمية والقانونية. من خلال البحث الأول، تم استعراض مفهوم انقسام الشركات وأحكامه، حيث تم في المطلب الأول تقديم تعريف شامل لعملية انقسام الشركات، ثم في المطلب الثاني تم التمييز بين عملية انقسام الشركات وغيرها من العمليات المشابهة مثل الاندماج والتحول والإحالة الجزئية. وأخيراً، تناول المطلب الثالث الشروط والإجراءات القانونية التي تنظم هذه العملية وكيفية تنفيذها. أما البحث الثاني، فقد تم التركيز فيه على الآثار القانونية لانقسام الشركات. في المطلب الأول، تمت مناقشة تأثير الانقسام على التزامات الشركة، بما في ذلك انتقال الديون والالتزامات إلى الشركات الجديدة أو الناشئة عن الانقسام. وفي المطلب الثاني، تم تناول تأثير الانقسام على حقوق الدائنين وكيفية ضمان حقوقهم من خلال التشريعات المختلفة. وأخيراً، تناول المطلب الثالث آثار الانقسام على حقوق المساهمين وحملة السندات، حيث تمت مناقشة كيفية توزيع الأصول والالتزامات وأثر ذلك على أصحاب الحقوق المالية. وتمخض البحث عن الإجابة الرئيسة لسؤال البحث وهي نعم يوفر المنظم السعودي حماية قانونية كافية للشركاء والمساهمين والدائنين وقد يتفرد بحماية الدائنين بمبدأ المسؤولية التضامنية التي يفرضها على الشركات الناشئة، ومن ثم يحقق العدالة لأطراف عملية الانقسام، وتبين أيضاً أن التشريعات المقارنة تقدم هذه الحماية بدرجات متفاوتة، وعلى الرغم من أن هذه التشريعات توفر أطراً قانونية واضحة للحماية، إلا أن التطبيق العملي لهذه التشريعات قد يواجه تحديات مثل المسائل المتعلقة بتوزيع المسؤوليات بين الشركات الناشئة وتحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وتشجيع الشركات على الانقسام. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الأخرى، وتمكن من تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها معالجة ما تم الكشف عنه من ثغرات أو قصور في النصوص القانونية للنظام السعودي والتشريعات المقارنة، وهي:

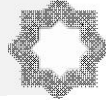


أولاً: النتائج

١. اتضح أن النظام السعودي يعزز من حماية حقوق الدائنين من خلال النص على المسؤولية التضامنية بين الشركات الناشئة عن الانقسام، حيث يمكن للدائنين مطالبة أي من هذه الشركات بالديون المترتبة على الشركة المنقسمة. وعلى الرغم من هذه الحماية، فإن بعض التفاصيل المتعلقة بتطبيق مبدأ التضامن، مثل الاتفاقات الخاصة بين الدائنين والشركات، قد تترك بعض الحقوق دون حماية كافية. في المقابل، لا توجد نصوص صريحة في التشريعات الكويتية والإماراتية تتناول المسؤولية التضامنية، مما يضعف من حماية حقوق الدائنين في هذه الأنظمة. أما النظام المصري، فعلى الرغم من أنه ينظم حقوق الدائنين، إلا أنه لم يوضح مبدأ التضامن بشكل كافٍ، حيث تظل الشركات الناشئة مسؤولة فقط عن الديون التي انتقلت إليها.

٢. تبين أن النظام السعودي لم يقدم حماية خاصة لحملة السندات أو الصكوك التمويلية، بل يعاملهم بوصفهم دائنين عاديين، مما قد يؤدي إلى بعض الغموض القانوني حول كيفية حماية حقوقهم أثناء الانقسام. في المقابل، يوفر المشرع المصري حماية أقوى لحملة السندات، حيث نص بشكل صريح على عدم الإخلال بحقوقهم واشتراط موافقتهم على عملية التقسيم، مما يعزز من دورهم الرقابي في حماية استثماراتهم. في حين لم تقدم التشريعات الكويتية والإماراتية تنظيمًا واضحًا لحماية حملة السندات، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا قد يعرض حقوقهم للخطر في حالات انقسام الشركات. وقد ينتج عن غياب تلك الحماية تأثير سلبي محتمل على جاذبية الاستثمار الأجنبي وإضعاف البيئة الاستثمارية.

٣. السماح بانقسام الشركة حتى أثناء تصفيتها يعد إجراءً مرناً يهدف إلى استمرارية الأعمال، وتجنب التصفية الكاملة للشركة. هذا الإجراء الإيجابي يمكن أن يسهم في الحفاظ على أصول الشركة وحقوق الشركاء والمساهمين. مع ذلك، قد ينشأ تساؤل حول كيفية حماية حقوق الدائنين والشركاء، خاصة إذا كانت الشركة في حالة إفلاس أو تعاني من مشاكل مالية. في هذه الحالة، قد يؤدي الانقسام إلى تعقيدات قانونية تتعلق بتوزيع الأصول والالتزامات بين الشركات الناشئة وكيفية ضمان حقوق الدائنين في تحصيل مستحقاتهم من الأصول المتاحة.

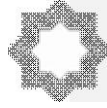


٤. يضمن كل من النظام السعودي والمصري حقوق المساهمين خلال عملية انقسام الشركات، حيث يتمتع المساهمون بحق الحصول على حصص أو أسهم في الشركات الناشئة عن الانقسام بالنسب نفسها التي كانت لديهم في الشركة الأصل، إلا إذا تم الاتفاق على تعديل تلك النسب. هذه الحماية القانونية تمنح المساهمين حق المشاركة الفعالة في الكيانات الجديدة، وتضمن عدم الإخلال بحقوقهم المالية. مع ذلك يُلاحظ وجود نقص في التفاصيل المتعلقة بحماية المساهمين الصغار، حيث لم توضح الأنظمة بشكل كاف كيفية التعامل مع النزاعات المحتملة بين المساهمين أو حماية المساهمين الصغار في حال تفاوت القوة الاقتصادية بينهم وبين المساهمين الأكبر.

٥. على الرغم من تغطية النظام السعودي الجيدة للانقسام إلا أنه لا يتناول بالتفصيل الانقسام المتبوع بالاندماج، حيث تبقى بعض الجوانب غير واضحة، وخاصة فيما يتعلق بنقل الحقوق والالتزامات بين الشركات المختلفة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات قانونية وإدارية في حالات الدمج والانقسام المشترك.

٦. يتضح أن التشريعات السعودية والمصرية تتعامل مع الانقسام بوصفه وسيلة لاستمرارية المشروع الاقتصادي دون تصفية، مما يتيح استمرارية العقود التجارية والمشاريع القائمة مع انتقال الالتزامات والحقوق إلى الشركات الناشئة. ومع ذلك، تفتقر هذه التشريعات إلى تنظيم واضح لحماية حقوق الموظفين في الشركات الناشئة عن الانقسام، وهو ما قد يؤثر على حقوقهم الوظيفية. كما أن التشريعات الكويتية والإماراتية لم تقدم أحكاماً تفصيلية في هذا الجانب، مما يشير إلى الحاجة إلى تنظيم أوضح لضمان حقوق الموظفين في حالة حدوث انقسام للشركات.

٧. في النظام السعودي، يُمنح الدائنون والمساهمون حق الاعتراض على عملية الانقسام، إلا أن تنظيم كيفية هذا الاعتراض لا يزال غير واضح بما يكفي، مما قد يؤدي إلى نزاعات قانونية بين الشركات والدائنين أو المساهمين. أما في التشريعات المصرية، فقد تم تنظيم حق الاعتراض بشكل أوضح، حيث يتطلب موافقة الدائنين وحملة السندات قبل تنفيذ الانقسام، مما يعزز من حمايتهم. على الجانب الآخر، لم تقدم التشريعات الكويتية والإماراتية تنظيمًا واضحًا لإجراءات



الاعتراض والمشاركة، مما يفتح المجال لأخطار قانونية تتعلق بحقوق الأطراف المعنية في حالة الاعتراض على الانقسام.

ثانياً: التوصيات

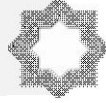
١. تعزيز حماية حقوق الدائنين في التشريعات الكويتية والإماراتية والمصرية: يُوصى بإدراج نصوص صريحة في القوانين الكويتية والإماراتية والمصرية تنص على المسؤولية التضامنية بين الشركات الناشئة عن الانقسام، على غرار النظام السعودي. هذا التعديل سيمكن الدائنين من مطالبة أي من الشركات الناشئة بالديون المستحقة على الشركة المنقسمة، مما يعزز من حماية حقوقهم ويقلل من الأخطار القانونية التي قد تنشأ في حالة عجز إحدى الشركات عن الوفاء بالتزاماتها.

٢. يجب تعديل النظام السعودي والكويتي والإماراتي لتوفير حماية خاصة لحملة السندات والصكوك التمويلية، كما هو الحال في النظام المصري. ينبغي أن يتم اشتراط موافقتهم على عملية الانقسام، ومنع الإخلال بحقوقهم، مع منحهم دوراً أكبر في مراقبة العملية لحماية استثماراتهم وضمان حقوقهم في ظل الانقسامات.

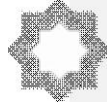
٣. من المهم إدراج نصوص قانونية واضحة في جميع التشريعات، وخاصة السعودية والمصرية، لحماية المساهمين الصغار في حالة النزاعات أو في حال تفاوت القوة الاقتصادية بين المساهمين. هذه النصوص يجب أن تضمن عدم استغلال المساهمين الأكبر حجماً للمساهمين الأصغر خلال عملية تقسيم الشركات.

٤. يُوصى بتحديث النظام السعودي والإماراتي لتوضيح الجوانب المتعلقة بالانقسام المتبوع بالاندماج. هذا يشمل كيفية نقل الحقوق والالتزامات بين الشركات المختلفة، والتعامل مع الجوانب القانونية والإدارية لضمان سهولة تطبيق هذه العمليات دون تعقيدات.

٥. تحتاج الأنظمة السعودية والمصرية والكويتية والإماراتية إلى تنظيم أوضح لضمان حقوق الموظفين في الشركات الناشئة عن الانقسام. يمكن إدراج نصوص قانونية تفصيلية تحمي حقوقهم الوظيفية وتضمن استمراريتها بعد الانقسام.



٦. ينبغي تحسين تنظيم إجراءات الاعتراض في النظام السعودي والكويتي والإماراتي لضمان أن الدائنين والمساهمين لديهم آلية واضحة للاعتراض على عملية الانقسام. يجب تحديد الآليات والإجراءات اللازمة لتقديم الاعتراضات والتعامل معها بشكل عادل وشفاف لضمان حماية حقوق الأطراف المعنية.



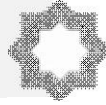
قائمة المصادر والمراجع

أولاً: التشريعات

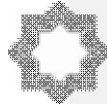
١. القانون اتحادي الإماراتي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.
٢. قانون التجارة اللبناني لعام ١٩٤٢ وتعديلاته.
٣. القانون التجاري الجزائري الصادر بالأمر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ وتعديلاته.
٤. قانون الشركات التجارية البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.
٥. قانون الشركات التجارية العماني لعام ٢٠١٩.
٦. قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦.
٧. قانون رقم ٤ لعام ٢٠١٨ المتعلق بتعديل أحكام قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ المتعلق بشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة.
٨. قانون رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠. المتعلق بإصدار مجلة الشركات التجارية التونسية.
٩. اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦.
١٠. اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري.
١١. اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المصرية الصادرة بالقرار ١٦ لسنة ٢٠١٨.
١٢. اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي لصادرة بقرار وزير التجارة رقم (٢٨٤) وتاريخ ٢٣ / ٠٦ / ١٤٤٤هـ.
١٣. نظام الشركات السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي (م/١٣٢) وتاريخ ١٢/١٢/١٤٤٣هـ.

ثانياً: المراجع العربية

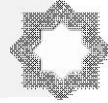
١. آلاء يعقوب يوسف، الحماية القانونية للمساهم في الشركة المستهدفة بعرض الاستحواذ الودي: دراسة تحليلية في القانون الإماراتي. مجلة الشريعة والقانون، مج ٣٥، ع ٨٦، ٧٩ - ١٤٠، ٢٠٢١.
٢. أجياد ثامر نايف الدليمي، شيماء النعيمي، الآثار القانونية لانقسام الشركات: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية



١. القانون للعلوم القانونية والسياسية جامعة كركوك، المجلد ٦، العدد ٢٣، العراق، ٢٠١٧.
٢. أحمد الشهراني، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، مجلة قانون وأعمال، ١٨، ٢٥-٨٢، ٢٠٢٤.
٣. أحمد محرز، القانون التجاري الجزائري، الشركات التجارية. الجزء الثاني. بدون طبعة. دار الهومة، الجزائر.
٤. أحمد الورفلي، الوسيط في الشركات التجارية، الطبعة الثالثة، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ٢٠٢١.
٥. أسماء الوافي، وياسمين بهلولي، النظام القانوني لانقسام الشركات التجارية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة، ٢٠١٨.
٦. أمجد الحمد، الأثار القانونية لانقسام الشركات التجارية: دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي- والأردني، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع. جامعة الإمارات للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١٠٢، الإمارات، ٢٠٢٤.
٧. إيهاب السراج، الإطار القانوني لاندمج الشركات: دراسة مقارنة. مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، ١٧٤، ٧٧-١١٢، ٢٠٢٢.
٨. بن سالم أحمد، التحول الإلزامي للشركة التجارية: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج ١٥، ع ١، ٤٠٥ - ٤٢٥، ٢٠٢٣.
٩. بن سالم أحمد، التحول الإلزامي للشركة التجارية: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج ١٥، ع ١، ٤٠٥ - ٤٢٥، ٢٠٢٢.
١٠. جبار هادي مطلوب، سيد مهدي كاري، وصادقي، محمد. ميرداداشي، الضمانات القانونية للشريك في القانون العراقي والإماراتي. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ١٧٤، ١٣٣-١٤٨، ٢٠٢٤.
١١. جعفر كاظم الموازني ولفته، حسن علوان لفته، الحماية القانونية لأقلية المساهمين في الشركة القابضة: دراسة مقارنة. مجلة أبحاث ميسان، مج ١٧، ع ٣٤٤، ١٦٢ - ١٩١، ٢٠٢١.
١٢. حسين الغشامي، حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ١٩ (٤)، ١١٧-١٤٤، ٢٠٢٢.



١٤. حليلة عرابي، اندماج الشركات في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، الجزائر، ٢٠١٩.
١٥. حياة حماش، الضوابط القانونية لاندماج الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.
١٦. سامح حامد منيعم، وسامي أحمد محمد، حوكمة الشركات التجارية: نشأتها، ومفهومها، ومبادئها، وطبيعتها. *مجلة القانون*، ع٢٧، ٣ - ٥٨. ٢٠٢٤.
١٧. سعيد مبروكي، النظام القانوني لإعادة هيكلة الشركات. *مجلة العلوم الإنسانية*، مج١٠، ع١، ٦٤٣-٦٥٧، ٢٠٢٣.
١٨. صلاح الدين العماري، حرية التصرف في حصص وأسهم الشركات التجارية: أية خصوصية، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، ع٧١، ٣٥١-٣٦٦، ٢٠٢٤.
١٩. طارق عبد الرحمن كميل، إعادة الهيكلة: الماهية والنطاق الشخصي: دراسة تحليلية مقارنة في التشريعين الإماراتي والمصري. *مجلة الحقوق*، مج٤٧، ع٤، ٣٥١-٣٩٠، ٢٠٢٣.
٢٠. عبد الله باب ولد، تغيير شكل الشركات التجارية في القانون الموريتاني: دراسة مقارنة. *مجلة قانونك*، ع١٤، ١٤٠ - ١٥٨، ٢٠٢٢.
٢١. عبد الهادي الغامدي، القانون التجاري السعودي: الأعمال التجارية - التاجر- الشركات التجارية وفقاً لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد ٢٠٢٢م، دار كلد للنشر والتوزيع، الرياض، ط٦، ١٤٤٤هـ.
٢٢. عبد الهادي محمد الشهري وعادل عبد الرحمن الشمري، الضمانات العامة والاتفاقية لدائي شركة الشخص الواحد في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة بالقانون الكويتي. *المجلة القانونية*، مج١١، ع٨، ٢٤١٧ - ٢٤٥٤، ٢٠٢٢.
٢٣. محمد المحاميد. (٢٠٢٤). مفهوم اندماج الشركات وأنواعه في القانون الأردني: دراسة مقارنة مع التشريعين المصري والكويتي والفقهاء الإسلاميين. *مجلة كلية دار العلوم*، ع١٥٠، ٨١٣-٨٤٢، ٢٠٢٤.
٢٤. محمد المشد، عقد الاستحواذ على الشركات: دراسة مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ع١٤٤، ١٠٦٠-١١٥٢، ٢٠٢٣.



٢٥. محمد سعود الخصاونة، الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م١٠، ٢٤، ٢٠٢٤.

٢٦. محمد مزوالي، مسؤولية الشخص الاعتباري الجزائية في حالة انفصال واندماج الشركات -دراسة مقارنة- .مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، العدد ١٠، ٢٠١٧.

٢٧. محمود سعود، الخصاونة، الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد ١٠. العدد ٠٢. مصر، ٢٠١٧.

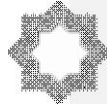
٢٨. مهند أحمد المفتي، أثر الاندماج على الدائنين العاديين والمدنيين في القانون السوداني والتشريعات الدولية. مجلة الشريعة والقانون، ع١، ١-٢٠١١. ٢٠٢٢.

٢٩. نجوى البدالي، الأثار القانونية لاندماج الشركات في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج٣٤، ع٢، ٣٣١-٣٥٤، ٢٠٢٢.

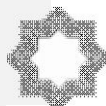
٣٠. نسيم بوجنان، اندماج وانفصال الشركات التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Alan Dignam, John Lowry, Company Law (Core Texts Series, Oxford University Press; 12th edition, 2022).
2. Andrew Kea, Company Directors' Liability and Creditor Protection, Contemporary Commercial Law, (Informa Law from Routledge; 1st edition, 2023.)
3. B. N. Ramesh, Cross Border Mergers and Acquisition, (Routledge India; 1st, 2023).
4. Brian JM Quinn, Introduction to the Law of Corporations: Cases and Materials, (independently published, 2024).
5. Brian R. Cheffins, Advanced Introduction to Corporate Governance Law and Regulation, (Elgar Advanced Introductions series, Edward Elgar Publishing ,2024)



6. Charles R. T. O'Kelley, Robert B. Thompson, Dorothy S. Lund, Corporations and Other Business Associations: Cases and Materials , 9th Edition, (Aspen Publishing; 9th edition, 2021).
 7. Daniele D'Alvia, Mergers, Acquisitions and International Financial Regulation: Routledge International Studies in Money and Banking, (Routledge; 1st edition, 2021).
 8. David Hess, Advanced Introduction to Corporate Compliance (Elgar Advanced Introductions series, Edward Elgar Publishing, 2024).
 9. Dinh Trung Nguyen, Thu Phuong Pham, Ngoc Anh Tran, Ralf Zurbruegg, The dynamic effects of debtor bankruptcy on unsecured creditors' stock liquidity, Journal of Financial Stability, Volume 74, 2024.
 10. Gajanan Shirke, Business Acquisitions Corporate Mergers, Absorption and Restructuring, (Notion Press, 2023).
 11. Mark Arnold KC, Simon Mortimore KC, Company Directors: Duties, Liabilities, and Remedies, (Oxford University Press; 4th edition, 2024)
 12. Nguyen, Dinh Trung and Pham, Thu Phuong and Tran, Anh and Zurbruegg, Ralf, The Dynamic Effects of Debtor Bankruptcy on Unsecured Creditors' Stock Forthcoming at the Journal of Financial Stability, 2024.
 13. Philip Gavin, 'Corporate Viability and the Duty to Consider the Interests of Creditors in the United Kingdom and the European Union', 35, European Business Law Review, Issue 5, pp. 627-650, 2024.
 14. Steven M. Bragg, Mergers & Acquisitions, (Accounting Tools, Inc. Fifth Edition, 2020)
 15. Vijay Sekhon, Corporate Acquisitions and Mergers in the United States, (Wolters Kluwer, 2024).
- Virginia Torrie, Reinventing Bankruptcy Law, (University of Toronto Press, 2020).



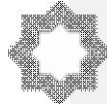
References:

1: altashriyat

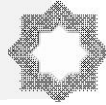
- alqanun atihadiu al'iimaratiu raqm (32) lisanat 2021 bishan alsharikat altijariati.
- qanun altijarat allubnaniu lieam 1942 wataedilatihu.
- alqanun altijarii aljazayirii alsaadir bial'amr raqm 75-59 almuarikh fi 26 sibtambar 1975 wataedilatihu.
- qanun alsharikat altijariat albahrayniyu raqm (21) lisanat 2001 wataedilatihu.
- qanun alsharikat altijariat aleumaniyu lieam 2019.
- qanun alsharikat alkuaytiyu raqm 1 lisanat 2016.
- qanun raqm 4 lieam 2018 almutaealiq bitaedil 'ahkam qanun raqm (159) lisanat 1981 almutaealiq bisharikat almusahamat washarikat altawsiyat walsharikat dhat almaswuwliat almahdudati.
- qanun raqm 93 lieam 2000. almutaealiq bi'iisdar majalat alsharikat altijariat altuwnisiati.
- allaayihat altanfidhiat liqanun alsharikat alkuaytii alsaadirat biqarar wazir altijarat raqm 287 lisanat 2016.
- allaayihat altanfidhiat liqanun alsharikat almisrii.
- allaayihat altanfidhiat liqanun sharikat almusahamat washarikat altawsiyat bial'ashum walsharikat dhat almaswuwliat almahdudat almisriat alsaadirat bialqarar 16 lisanat 2018.
- allaayihat altanfidhiat linizam alsharikat alsueudii lisadirat biqarar wazir altijarat raqm (284) watarikh 23 /06/ 1444h.
- nizam alsharikat alsueudiu alsaadir bimujib almarsum almalakii (m/132) watarikh 1/12/1443h.

2: almarajie alearabia

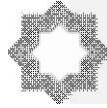
- ala' yaequb yusif, alhimayat alqanuniyat lilmusahim fi alsharikat almustahdafat bieard alaistihwadh alwudi: dirasat tahliliatan fi alqanun al'iimarati. majalat alsharieat walqanuna, muj35, ea86, 79 - 140, 2021.
- 'ajyad thamir nayif aldilymy, shima' alnueaymi, aluathar alqanuniyat liainqisam alsharikati: dirasat muqaranati, majalat kuliyyat alqanun lileulum alqanuniyat walsiyasiati, kuliyyat alqanun lileulum alqanuniyat walsiyasiat jamieat karkuk, almujalad 6. aleiradi, 2017.



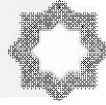
- 'ahmad alshahrani, mafhum andimaj alsharikat altijariat fi alqanun altijari, majalat qanun wa'aemali, ea25,18-82. 2024.
- 'ahmad muhriz, alqanun altijariu aljazayiriu, alsharikat altijariatu. aljuz' althaani. bidun tabeati. dar alhawmat, aljazayir.
- 'ahmad alwarafli, alwasit fi alsharikat altijariati, altabeat althaalithati, mujmae al'atrash lilkitab almukhtasa, tunus,2021.
- 'asma' alwafi, wayasmin bihluli, alnizam alqanuniu liainqisam alsharikat altijariati. mudhakiratan muqadimatan linayl shahadat almajistir. kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiat jamieat tabsat, 2018.
- 'amjad alhamd, aluathar alqanuniat liainqisam alsharikat altijariati: dirasat muqaranat bayn alqanun aljazayirii walfaransii wal'urduniy, majalat alfunun wal'adab waeulum al'iinsaniaat walajjtimaai. jamieat al'iimarat lileulum altarbawiat walnafsiati, aleadad 102, al'iimarat, 2024.
- 'ihib alsaraji, al'iitar alqanunia liandimaj alsharikati: dirasat muqaranati. majalat kuliyyat dilta aleulum waltiknuluja, ea17, 77-112, 2022.
- bn salim 'ahmadu, altahawul al'iilzamiu lilsharikat altijariati: dirasat muqaranati. majalat alhuquq waleulum al'iinsaniati, mij15, ea1, 405 - 425., 2023.
- bn salim 'ahmadu, altahawul al'iilzamiu lilsharikat altijariati: dirasat muqaranati. majalat alhuquq waleulum al'iinsaniati, mij15, ea1, 405 - 425, 2022.
- jbar hadi matlubi, sayid mahdi kary, wasadiqi, muhamad. mirdadashi, aldamanat alqanuniat lilsharik fi alqanun aleiraqii wal'iimarat. majalat alkullyat al'iislatmiat aljamieati, ea78, 133-148, 2024.
- jaefar kazim almuazini walaftatu, hasan eulwan laftati, alhimayat alqanuniat li'aqaliyyat almusahimin fi alsharikat alqabidati: dirasat muqaranati. majalat 'abhath misan, maj17, ea34, 162 - 191, 2021.
- husayn alghashami, himayat huquq almusahim al'iidiariat fi sharikat almusahamat fi nizam alsharikat alsaeudii. majalat jamieat alshaariqat lileulum alqanuniati, 19(4), 117-144, 2022.
- halimat earabi, aindimaj alsharikat fi altashrie aljazayirii, mudhakiratan muqadimatan linayl shahadat almajistir, kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiat jamieat saeidat, aljazayar, 2019.



- hayaat hamash, aldawabit alqanuniat liaindimaj alsharikati, mudhakiratan muqadimatan linayl shahadat almastar, kuliyyat alhuuq waleulum alsiyasiat jamieat wariqlata, aljazayar, 2015.
- samih hamid miniema, wasami 'ahmad muhamad, hawkamati alsharikat altijariati: nash'atuha, wamaffhumaha, wamabadiuha, watabieatiha. majalat alqanuni, ea27, 3 - 58. 2024.
- saeid mabruki, alnizam alqanuniu li'ieadat haykalat alsharikati. majalat aleulum al'iinsaniati, mij10, ea1, 643-657, 2023.
- salah aldiyn aleamari, huriyat altasaruf fi hisas wa'ashum alsharikat altijariati: 'ayat khususiatin, majalat albahith lildirasat alqanuniat walqadayiyati, ea71, 351-366, 2024.
- tariq eabd alrahman kamil, 'ieadat alhaykalati: almahiat walnitaq alshakhsia: dirasat tahliliat muqaranatan fi altashrieayn al'iimaratii walmisrii. majalat alhuuqi, mij47, ea4, 351-390, 2023.
- eabd allah bab walada, taghyir shakl alsharikat altijariat fi alqanun almuritani: dirasat muqaranati. majalat qanunik, ea14, 140 - 158, 2022.
- eabd alhadi alghamidy, alqanun altijariu alsaeudiu: al'aemal altijariat - altaajir- alsharikat altijariat wfqan linizam almahakim altijariat wanizam alsharikat aljadid 2022ma, dar kalad llnashr waltawziei, arayad, ta6, 1444h.
- eabd alhadi muhamad alshahri waeadi eabd alrahman alshamriu, aldamanat aleamat walaitifaqiat lidayini sharikat alshakhs alwahid fi alnizam alsaeudii: dirasat tahliliat muqaranatan bialqanun alkuaytii. almajalat alqanuniata, mj11, ea8, 2417 - 2454, 2022.
- muhamad almahamid. (2024). mafhum andimaj alsharikat wa'anwaeih fi alqanun al'urduniyi: dirasat muqaranat mae altashrieayn almisrii walkuaytii walfiqh al'iislamii. majalat kuliyyat dar aleulumi, ea150, 813-842, 2024.
- muhamad almushdi, eqd aliasthwadh ealaa alsharikati: dirasat muqaranati. majalat albuqhuth alqanuniat walialqtsadiati, ea84, 1060-1152, 2023.
- muhamad sueud alkhawinat, aldawabit alqanuniat liaindimaj alsharikat watahawuluha fi daw' nizam alsharikat fi almamlakat alarabiati alsaeudiati, majalat aldirasat alqanuniat walialqtsadiati, ma10, ea2, 2024.



- muhamad mizwali, maswuwliat alshakhs alaietibarii aljazayiyat fi halat ainfisal waindimaj alsharikat -dirasat muqaranati-. majalat albahith lildirasat al'akadimiati, kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiat jamieat batnati, aleadad 10, 2017.
- mahmud saeud, alkhasawinat, aldawabit alqanuniat liaindimaj alsharikat watahawuluha fi daw' nizam alsharikat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati, kuliyyat alhuquq jamieat madinat alsaadati, almujalad 10. aleadad 02. masr, 2017.
- muhanad 'ahmad almufti, 'athar aliaindimaj ealaa aldaayinin aleadiiyn walmadaniin fi alqanun alsuwdanii waltashrieat alduwliati. majalat alsharieat walqanuni, ea1,1-201. 2022.
- najwaa albadaali, aluathar alqanuniat liaindimaj alsharikat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. majalat jamieat almalik sueud - alhuquq waleulum alsiyasiatu, mij34, ea2, 331-354, 2022.
- nasimat bujnan, aindimaj wainfisal alsharikat altijariati, 'utruhat muqadimat linayl shahadat aldukturahi, kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiat jamieat tilmisani, aljazayir,2017.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٠٢٣	مقدمة:
٢٠٢٥	أهمية البحث:
٢٠٢٦	أهداف البحث:
٢٠٢٦	منهجية البحث:
٢٠٢٧	مشكلة البحث:
٢٠٢٨	خُطة البحث:
٢٠٢٩	المبحث الأول: مفهوم انقسام الشركات وأحكامه
٢٠٣٠	المطلب الأول: تعريف انقسام الشركات
٢٠٣٠	الفرع الأول: التعريف التشريعي
٢٠٣٤	الفرع الأول: التعريف الفقهي
٢٠٣٨	المطلب الثاني: التمييز بين انقسام الشركات وما يشابهه من عمليات
٢٠٣٨	الفرع الأول: التمييز بين انقسام الشركات واندماجها
٢٠٤٠	الفرع الثاني: التمييز بين انقسام الشركة وتحويلها
٢٠٤١	الفرع الثالث: التمييز بين انقسام الشركة والإحالة الجزئية للأصول
٢٠٤٤	المطلب الثالث: شروط الانقسام وكيفيته
٢٠٤٤	الفرع الأول: شروط انقسام الشركات
٢٠٤٧	الفرع الثاني: كيفية انقسام الشركات
٢٠٥٧	المبحث الثاني: الأثار القانونية لانقسام الشركات
٢٠٥٨	المطلب الأول: آثار الانقسام على التزامات الشركة
٢٠٦٣	المطلب الثاني: آثار الانقسام على حقوق الدائنين
٢٠٦٩	المطلب الثالث: آثار الانقسام على حقوق الشركاء والمساهمين وحملة السندات
٢٠٧٥	الخاتمة
٢٠٧٦	أولاً: النتائج
٢٠٧٨	ثانياً: التوصيات
٢٠٨٠	قائمة المصادر والمراجع
٢٠٨٥	REFERENCES:
٢٠٨٩	فهرس الموضوعات